منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
ISLAMIC WORLD EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION
ORGANISATION DU MONDE ISLAMIQUE POUR L'EDUCATION, LES SCIENCES ET LA CULTURE

ملتقى الإيسيسكو الثقافي

(2)

«من حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسانية»

قراءة في المستلزمات المعرفية، والمقتضيات السياقية، وآليات التعاطي

أ.د. أحمد عبادي
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

الرباط 2022
الرباط عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي
Rabat, Culture Capital in the Islamic World
Rabat, Capitale de la culture du monde islamique

منشورات منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
إيسيسكو ـ 1441هـ/2020م

رقم الإيداع القانوني : 2020MO0161
ردمك : 978-9920-682-12-1

التصفيف والتوضيب والسحب في الإيسيسكو
الرباط ـ المملكة المغربية

فهرس

- تقديم 5
- كلمة معالي الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو 7
- محاضرة الدكتور أحمد عبّادي 11
  - القسم الأول : من حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسانية: قراءة في المستلزمات المعرفية والمقتضيات السياقية وآليات التعاطي 20
  - القسم الثاني : نحو ميثاق إنساني مبدع يضمن سلام العالم 35
- التعقيبات والأسئلة 44
- نبذة عن الدكتور أحمد عبّادي 49

تقديم(*)

بناء على أهداف الإيسيسكو لتعزيز العمل الثقافي المشترك للدول الأعضاء وجعله رافعة للتنمية المستدامة، واستجابة لتطلعات النخب الفكرية، والفاعلين الثقافيين أطلقت الإدارة العامة الجديدة للإيسيسكو مبادرة «**ملتقى الإيسيسكو الثقافي**» الذي يروم أن يكون منصة دولية للكفاءات الثقافية، ومحضنًا للنخب الفكرية لتدارس موضوعات الشأن الثقافي في العالمين العربي والإسلامي.

ولاشك أن موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات الثقافية ذات الأولوية، والتي حققت فيها المجتمعات الإنسانية تجارب متنوعة وفق سياقاتها الثقافية والتاريخية المختلفة، وحقَّبتها إلى ثلاثة أجيال: جيل الحقوق المدنية والسياسية؛ وجيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ وجيل حقوق التضامن مثل الحق في البيئة والحق في التراث، والحق في التنمية...

واليوم نحن أمام قفزة أخرى للانتقال إلى جيل جديد من الحقوق يأخذ بعين الاعتبار حقوق البشرية والأجيال المقبلة، ويعيد صياغة المنظومة الحقوقية التقليدية من إطارها الفردي إلى إطار جماعي يتجاوز الحاضر للتوجه نحو المستقبل. وحيث إن العقل المسلم له تصور معرفي وديني عن قضايا الحق والحقوق سواء في أبعادها الفردية أو الجماعية أو المقاصدية، وله أيضاً تجربة تاريخية متميزة يأتي عقد هذا اللقاء الثاني من لقاءات الملتقى حول هذا الموضوع لإبراز ما يمكن أن يسهم به الاجتهاد الفكري المعاصر وفق أطر معرفية متنوعة، وسياقات ثقافية ودينية وتاريخية مختلفة، وآليات مبتكرة تحتم تناول قضية الحقوق بعيدًا عن منطق الفرض والمركزية والتغريب؛ أو منطق الانكفاء والتقليد والجمود.

إن المرجع الأسمى في الأدبيات الحقوقية الدولية حتى عهد قريب هو حقوق الإنسان، لكن مع التغيرات التي عرفها العالم والاختلالات البيئية التي لحقت بكوكبنا وما لها من تأثير يتجاوز الحاضر ليرهن مستقبل البشرية والأجيال المقبلة، بدأ الحديث عن جيل

(*) الدكتور عبد الإله بنعرفة، المستشار الثقافي لمعالي المدير العام، والمشرف على الملتقى.

جديد من الحقوق يتجاوز البعد الإنساني الفردي ليشمل حقوق الإنسانية. **وتستند حقوق الإنسانية على أربعة مبادئ :**

- المسؤولية والمساواة والتضامن.
- الكرامة الإنسانية.
- استمرارية وجود الإنسانية.
- عدم التمييز بين الأجيال.

الهدف من هذا الجيل الجديد من الحقوق هو الجمع بشكل مستدام بين حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وتثبيت حقوق البيئة لكل كوكب الأرض، وذلك في إطار الاستعجال المناخي وعجز الدول على مواجهته بشكل انفرادي.

لقد كان من الممكن بعد مآسي الحرب العالمية الثانية أن ينبثق نوع جديد من الحقوق تحت مسمى حقوق الإنسانية على شاكلة جرائم الحرب ضد الإنسانية التي ظهرت خلال تلك الفترة، وتم استصدار أحكام ضد الجناة في محكمة نورمبرغ؛ لكن ذلك لم يحدث وتأخر الحديث عن حقوق الإنسانية إلى اليوم. ولحقوق الإنسانية ثلاثة مشمولات: حماية الإنسانية؛ حقوق الجماعات؛ وحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، وبمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، عقد ملتقى الإيسيسكو الثقافي الدولي في مقر المنظمة في الرباط يوم الثلاثاء 10 من ديسمبر 2019، اللقاء الثاني له باستضافة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، وأحد مهندسي إصلاح الحقل الديني ضمن المؤسسات التابعة لإمارة المؤمنين في المملكة المغربية، وواحد من رجالات الثقافة والفكر في العالم الإسلامي، في موضوع «**من حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسانية: قراءة في المستلزمات المعرفية والمقتضيات السياقية وآليات التعاطي**».

كلمة معالي الدكتور سالم بن محمد المالك
المدير العام للإيسيسكو

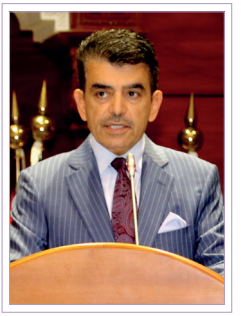

أصحابَ المعالي والسعادة، وضيوفَنا الكرام،

حضرات السادة والسيدات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أتحدث إليكم في افتتاح هذا اللقاء الفكري الكبير الذي أطلقت الإيسيسكو مبادرته مع «ملتقى الإيسيسكو الثقافي» لاستضافة أبرز صُنّاع القرار في المجالات المعرفية المختلفة.

ويَسرُّني توجيهُ بالغ الشُّكر وعظيم الامتنان إلى معالي الأخ الدكتور أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان سابقاً، مُقَدِّراً موافقَتَه على تشريفِنا في إلقاء محاضرة في هذا اللقاء الثاني لملتقى الإيسيسكو الثقافي الدولي حول موضوع «من حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسانية: قراءة في المستلزمات المعرفية والمقتضيات السياقية وآليات التعاطي»، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ويُسعِدُني أن أُرَحِّبَ باسم الإيسيسكو ترحيباً وافياً شَافياً بكل ضيوفنا الكرام أصحاب المعالي والسعادة والفضيلة من الشخصيات البارزة والمثقفين والأدباء وهيئات المجتمع المدني ورجال الإعلام والأساتذة وطلبَتِنا الأعزّاء في الإيسيسكو.

إننا نرحِّبُ بكم جميعاً في بيتِكم ومنظمتكم التي هي بيتُ خِبْرَةِ العالم الإسلامي في مجالات اختصاصها، وقد حرصنا على أن نرسِّخَ لتقاليد جديدة في إدارة الشأن الفكري بالانفتاح على صُنّاع القرار في شتى المجالات المعرفية للمشاركة في أنشِطَة الإيسيسكو، والاستماع إلى مقترحاتهم ومرئياتهم للنهوض بالثقافة والتربية والعلوم والاتصال في الدول الأعضاء.

أصحابَ المعالي والسعادة،

حضرات السادة والسيدات،

إنّ عنوان محاضرة اليوم «**من حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسانية: قراءة في المستلزمات المعرفية والمقتضيات السياقية وآليات التعاطي**» يأتي في وقته وسياقه. كما أنه يستحقُّ كل عناية لأنه يضع المسألة الحقوقية في صُلْبِ الاهتمامات التي تسهر عليها منظمة الإيسيسكو. وقد أصدرنا في هذا الخصوص عدة دراسات بلغات عمل المنظمة الثلاث، أستحضر منها في هذا المقام «الإعلان الإسلامي حول الحقوق الثقافية» الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الثقافة، المنعقد في المدينة المنورة سنة 2014، وهي وثيقة سبّاقة في مجالها، استشرفت بذكاء وعمق هذا الجيل الجديد من الحقوق، وحظيت بإشادة إقليمية ودولية.

إن قضية حقوق الإنسان من القضايا التي تشغل الدول والمجتمعات، وتحقق التنمية وتضمن الأمن بمفهومه الشامل والواسع. وإن عدداً من الدول الأعضاء قد قطع أشواطاً إيجابية في هذا المسار الذي يحتاج إلى مزيد من التوسيع لإرساء دولة الحق والقانون، وفق النمو الطبيعي لكل مجتمع وحسب سياقاته الوطنية، وليس انطلاقاً من أجندات خارجية أو بفرض مرجعيات غريبة عن هذه المجتمعات. إن تنزيل حقوق الإنسان هي أولا شأن داخلي يتم بالتفاوض والترافع والتشاور والتدبير المؤسسي السليم وفق توافقات مجتمعية وحوار وطني.

وهذا واحد من التحديات التي تواجهنا في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، لكن ينبغي أن نستحضر في هذا المقام أن المتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية قد أفرزت عدة إشكالات جديدة لها تأثير مباشر على كوكب الأرض وحقوق الإنسانية كجنس بشري، ينبغي إيجاد حلول لها عبر استكشاف مسارات حقوقية جديدة تتجاوز البعد الفردي إلى أبعادها الجماعية؛ وتنتقل بها من بعدها الحاضر إلى أبعادها المستقبلية.

أصحابَ المعالي والسعادة،

حضرات السادة والسيدات،

في هذا الأفق الحقوقي الجديد الذي ينسجم مع رؤية الإيسيسكو الجديدة التي أرسينا معالمها عبر مجموعة من الإصلاحات المهمة في الخطط والبرامج والهيكلة

والموارد البشرية، نريـد أن نؤكد أن قضية الحقوق ينبغي أن تصبح ضمن انشغالات صُنَّاع القرار والمسؤولين والمجتمع لأنها تَعْبُرُ بنا إلى مجتمعات يسودها الأمن وتَعمُّها الرفاهية ويُظَلِّلُهَا العدل والمساواة. وبقدر ما تَخصُّ منظومة الحقوق الأفراد، فإنها تشمل أيضاً المجموعات البشرية والأجيال المقبلة. إلا أن هناك سياقات تاريخية وثقافية واجتماعية ومقتضيات معرفية وآليات للتنزيل ينبغي السهر على احترامها وأخذها بعين الاعتبار. فالمسألة الحقوقية ليست شعاراً يُرفع أو يوماً عابراً يُحتفل به، ولكنها ثقافة راسخة ينبغي تقاسمها، وضمان تطبيق مقتضياتها بكل شفافية، وفي إطار من الحوار البنّاء والتشاور المسؤول.

ولنا أن نتسـاءل في ختام هذه الكلمة : ما هي حقوق الإنسانية ؟ وماذا يميزها عن حقوق الإنسان ؟ وما هي عناصر هذا الجيل الجديد من الحقوق ؟ وهل هناك تعارض بين حقوق الإنسان وحقوق الإنسانية؟ وما هي مساهمة مؤسسة العلماء في إطار الاجتهاد الفكري والفقهي لاستكشاف طرق جديدة في تناول الحقوق بأنواعها الثقافية والبيئية وضمان حقوق الأجيال المقبلة ؟ وكيف للعالم الإسلامي أن يسهم مساهمة فعالة في صياغة عناصر الجواب عن هذه الأسئلة الكبرى ؟

لاشكَّ أنَّ محاضرةَ الدكتور أحمد عبادي ستلامسُ هذه القضايا وستجيبُ عن تساؤلاتنا بفضل ثقافته الأكاديمية وخبرته المؤسساتية في مجال حقوق الإنسان وإصلاح الحقل الديني الذي تساهم فيه الرابطة المحمدية للعلماء برؤية مستنيرة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية بتوجيهات سامية من جلالة الملك محمد السادس ـ حفظه الله ـ

إن العقل المسلم قد اهتم كثيراً بقضية الحقوق في مستويات التكليف المختلفة في العبادات والمعاملات والعقائد والسلوك، وطوّر فلسفة للتشريع قِوامُها حفظ الكرامة الإنسانية، ينبغي أن يُجَدَّدَ النَّظر إليها وفيها وفق منهج علمي دقيق واستيعاب لمجمل تطورات الفكر الإنساني في هذا المجال حتى يسهم في إغناء التراكمات الحقوقية في البناء الحضاري الإنساني العام، ويقوم بحقيقة معنى الاستخلاف مصداقاً لقوله تعالى ﴿**يا داود إنا جعلناك خليفةً في الأرض فاحكمْ بين الناس بالحَقّ**﴾.

والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محاضرة الدكتور أحمد عبّادي
الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

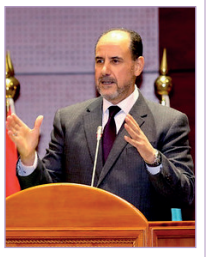

سعيد بأن أوجد اليوم في هذه المنصة الرائعة للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- بدعوة من معالي المدير العام، الأخ الكبير الدكتور سالم بن محمد المالك، - حفظه الله -.

سعيد بأن أوجد في هذا المحفل المبارك الكريم، أصحاب المعالي، أصحاب السعاد، أصحاب الفضيلة، أيها الإخوة والأخوات الأعزاء الذين شرفتم هذه المحاضرة بحضوركم الكريم المتميز.

هذا الموضوع لابد قبل التطرق إليه والتمهيدات التي تفضل بها معالي المدير العام، والأخ الكريم فضيلة الدكتور عبد الإله بنعرفة؛ لابد أن نمهد له.

تمهيد: تحدي المسألة الحقوقية في المجتمعات المسلمة

ركزّ التداول حول كونية حقوق الإنسان في عمومه، كثيرا على إشكالية مدى مخالفة أو مواءمة القانون العالمي لحقوق الإنسان للممارسات التشريعية والثقافية المحلية، كما رام هذا التداول فكّ العُقَد بهذا الخصوص لصالح البراديغم الكوني.. ويلاحظ بجلاء، أن عناية أقل بكثير، قد أوليت إلى البحث عما يمكن أن يفيده ويَثْرى به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بدراسة الأنساق التشريعية والثقافية الكونية المختلفة.

وقد طرحت كونية حقوق الإنسان تحديات معتبرة على المختصين والباحثين من أمثالkimberly younce Schooley [2]، وعبد الله أحمد نعيم[3]، Charles Taylor [4]، وFernando R. Teson [5]، ورضى أفشاري[6] وغيرهم.

ولا يخفى أن هذه المسألة تكتسي أهمية استثنائية من الناحية البرجماتية العملية الصرف، بالإضافة إلى أهميتها العلمية، والمعرفية، وذلك لأن التجانف، بل والتنكر للحقوق الإنسانية، أمر في غاية الورود، إذا لم تراع أثناء عملية تنزيلها، مواءمتها الثقافية للسياقات الحضارية، والأنثربولوجية المستقبِلة، ولأن المصداقية الثقافية لهذه الحقوق لدى المتلقين، محورية في عملية تملكهم لها، فإنه ينبغي تشجيع الجهود الرامية إلى تعويض الفرض والإقحام والإلزام، بالتوطين والإفهام والإسهام، وذلك ليس فقط من أجل ضمان مشروعية حقوق الإنسان في مختلف المجتمعات، ولكن أيضا لما يتيحه هذا الأمر من إمكانات في المجال الحقوقي؛ للإفادة والربح المتبادلين، بسبب تضافر وتواشج أضرب الخبرة والحكمة العالمية الغنية والمتنوعة، مما من شأنه أن يجعل حقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها كونيا، أكثر جاذبية، وأوفر قابلية للتطبيق والتبني في كافة المجتمعات.

إلا أن جملة صعوبات تعترض سبيل هذا الطموح، ومن أبرز هذه الصعوبات؛ الاختلاف الجوهري بين الأسس البراديجماتية التي تنبني عليها التشريعات الكونية لحقوق الإنسان، وتلك التي تنبني عليها كثير من التشريعات العالمية الأخرى، وأبرز مثال على هذا الاختلاف الجوهري، كون الحقوق في القانون العالمي لحقوق الإنسان صريحة ومباشرة، في حين أن ما يقابلها من واجبات، متضمنة، وقد تكون أحيانا متضاربة، وهو ما يشير إليه دوكلاس هودكسونDouglas Hodgson بقوله:» في قانون حقوق الإنسان، الحقوق صريحة ومباشرة، في حين أن ما يقابلها من واجبات تبقى متضمنة، ومتضاربة، وغير مغناة من الناحية التنظيرية، بيد أن العكس هو الصحيح في عدد من المنظومات التشريعية، والقيمية، والعقدية الأخرى، كالشريعة الإسلامية، والشريعة اليهودية، والنصرانية، والهندوسية، والكنفوشيوسية»7

2 - kimberly younce schooley, Comment, cultural Sovreignty, Islam and Human Rights, Toward a communitarian Revision

3 - Abdullah Ahmed An-Naim : Human Right in The Muslim World

4 - في كتابه Multiculturalism and the politic of recognition

5 - Fernando Teson ; International Human Right, and cultural relativism

6 - Reza Afshari an Essay on islamic cultural relativism in the discourse of Human Rights

7 - Douglas Hodgson, Individual duty Within a Human Right Discourse pp : 41- 60, 2003

ولأن المقاربة المؤسسة على الحقوق ، وكذا تلك المؤسسة على الواجبات، كلتاهما تصدران عن رؤية براديجماتية متجذرة، لها تجلياتها في سائر مفردات الكسب التشريعي والتنزيلي للمنظومتين، فإنه لا يمكن الزعم بأن التوفيق بينها يمكن أن يتم بدون بذل ما يلزم من جهد واجتهاد في أفق الإسهام في حل عدد من الإشكالات المطروحة بهذا الصدد كونيا.

غير أنه مع انبثاق الجيل الثالث من حقوق الإنسان، الحقوق التضامنية؛ كالحق في البيئة السليمة، والحق في السلام، والحق في التنمية، تبين أن مكّون الحقوق، يفتقر إلى التواشج مع مكون الواجب، في طفرة متجاوزة لما كان عليه الأمر في الجيلين السابقين من حقوق الإنسان، جيل الحقوق المدنية والسياسية، ثم جيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرتكزين على البراديغم القائم على الحقوق فقط، وسبب ذلك، على حد تعبير الباحث Ben Saul «أن النضالات التي قامت بها حركة حقوق الإنسان ضد الاستبدادات المختلفة في مرحلة أولى، وفي مرحلة ثانية، ضد النفاقات الاجتماعية، والإقصاء، ونقائص النضالات السالفة، والتي ارتكزت جميعُها، على مواجهة ما كان يفرضه المتنفدون من واجبات ظالمة على الأفراد، فقد بلورت حركة حقوق الإنسان، حذرا وحساسية تلقائيين، تجاه كل لغة فيها حضور لمفاهيم الواجب والإلزام، وهما حذر وحساسية مبرران، بالنظر إلى تاريخ هذه الحركات النضالي»[8].

ومن هنا تأتي المعاناة التي ترافق السعي إلى تنزيل الجيل الثالث من حقوق الإنسان، والتي تستدمج في عين بنيتها، ضرورة الارتكاز على الواجبات أيضا، بإزاء الحقوق التي لا يمكن جلبها للأفراد إلا إذا كان لديهم الاستعداد للقيام بواجباتهم بهذا الخصوص، فمثلا لا يتصور النهوض بتنمية بدون انخراط الأفراد في هذا النهوض، من خلال القيام بواجباتهم بهذا الصدد. مما يستدعي وجوب مواكبة هذه الحقوق أولا: بنسيج تأهيلي، تصوريا، وتربويا، ونضاليا، وتقويميا بطريقة قصدية، وإلا فستبقى الحقوق التضامنية مجرد شعارات. ومواكبتها ثانيا بنسيج تشريعي احترازي، لحمايتها من الارتداد إلى أتون الدولانية(Etatism) من جديد كما يقول دون. إي. إيبرلي Don. E. Eberly في كتابه Building a community of citizens

وجليّ أن هذا التواشج بين الحقوق والواجبات، من خلال الاستمداد من مختلف المرجعيات تأسيسا على مكتسب حقوق الإنسان في كونيتها، وعدم تجزيئها، يمكن

8 - Ben Saul, Supra-note 62, at 616

أن يسهم في اختراع مفهوم دينامي للمواطنة في عالم اليوم المعولم، ومجتمعاتنا جزء منه، في منأى عن الشعاراتية، وفي حرص على نحث عقد اجتماعي، فيه التجانف عن الاقتصار على الاستراتيجيات الفوقية، والتشريعات غير المرفقة بالتدابير الإجرائية التنزيلية على أرض الواقع، في مراعاة لكافة مقتضيات السياق.

وحيث إن جلَّ المصالح التي تقوم عليها حياة الأمم وارتفاقاتها، وفي لبّ ذلك ضمان حقوق الخلق، تحتاج إلى اجتهاداتٍ مستأنفةً في كل حين قصد تَبَيُّنِها، ومَقْدَرَتها، وتقعيدها، وتقنينها، من أجل تنزيلٍ مُتَّزِنٍ لها على أرض الواقع، كان لا بد من آليات تمكّن من جلب هذه المصالح، ودرء ما يهددها من مفاسد في سياقاتها المختلفة، نظرا في المعتبر من هذه المصالح، واعتباراً للمآلات، وتحقيقاً للمناطات، وتنقيحاً لها، وأخذاً بمبدأ سد الذرائع وفتحها على السواء، واعتبارا لأصل الاستحسان، والموازنة الدقيقة بين المصالح والمفاسد، جلباً للأُولى إن رجحت، ودفعاً للثانية إن غلبت، تسديدا وتقريبا وتغليبا.

ومن آكد هذه الآليات:

ـ إعمال أصل المصلحة المعتبرة

مقاصد الشريعة[9] على اختلاف أقسامها ووسائل إثباتها ومستوياتها، تتركز في مقصد كلي جامع جرى التعبير عنه تارة بـ»جلب المصالح ودرء المفاسد»، وتارة بـ «تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها»10.

من أبرز ميزات الفكر المقاصدي، كونه فكراً كليا يأبى الانحسار في ظواهر الأدلة الجزئية، دون وصلها مع الأدلة الكلية؛ من هنا كانت حقوق الإنسان مقصدا أساسيا من مقاصد التشريع الإسلامي، لارتكازها على مبادئ كلية من قبيل التكريم، والاستخلاف،

9 ـ مقاصد الشريعة في اصطلاح العلماء هي: الغايات والأهداف والنتائج والمعاني التي أتت بها الشريعة، وأثبتتها في الأحكام، وسعت إلى تحقيقها وإيجادها والوصول إليها في كل زمان ومكان. انظر مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، ص13؛

10 - حدّد العلماء مقاصد الشريعة بأنها تحقيق مصالح الناس في الدنيا والآخرة، أو في العاجل والآجل، يقول العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى: «اعلم أن الله سبحانه لم يشرع حكمًا من أحكامه إلا لمصلحة عاجلة أو آجلة، أو عاجلة وآجلة، تفضلاً منه على عباده»، ثـم قال: «وليس من آثار اللطف والرحمة واليسر والحكمة أن يكلف عباده المشاق بغيـر فائدة عاجلة ولا آجـلة، لكنه دعاهم إلى كل ما يقربهم إليه» .. ومصالح الناس في الدنيا هي كل ما فيه نفعهم وفائدتهم وصلاحهم وسعادتهم وراحتهم، وكل ما يساعدهم على تجنب الأذى والضرر، ودفع الفساد، إن عاجلاً أو آجلاً». انظر شجرة المعارف والأحوار ص 401.

وقال الإمام الشاطبي: «إن وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل» إما بجلب النفع لهم، أو لدفع الضرر والفساد عنهم.الموافقات 9/2.

والمساواة، والعدل، والحرية، والكرامة لهذا الإنسان الذي خلقه الله في أحسن تقويم، مع الالتزام بالسبل والوسائل التي تحقق هذه المقاصد، وتحافظ عليها وتمنع من إهدارها أو ضياعها. وإذ إن مصلحة ضمان حقوق الإنسان من أعظم المصالح، فلا خلاف يمكن أن يثور حول محورية هذا المقصد في توجيه الأحكام والاجتهاد.

إعمال أصل سد الذرائع

«أصل سد الذرائع»[11] وجه آخر من وجوه رعاية مقصود الشارع في حفظ حقوق الإنسان ورعايتها، هذا بالإضافة إلى أصول أخرى، وقواعد تميز بها المذهب المالكي، وكانت السبب المباشر في ولوع علمائه بالمقاصد[12].

- إعمال أصل«فتح الذرائع»

بما أن المراد بالذريعة ما يتوصل به إلى مفسدة فتكون ممنوعة، أو إلى مصلحة فتكون مطلوبة. فإنّ الذريعة لا يكون المطلوب سدها دائما، بل يكون سدها أو فتحها خاضعا لحكم ما أفضت إليه. وبمعنى آخر، فسدها أو فتحها، منوط بما تفضي إليه من المقاصد والحكم. قال الإمام القرافي:» اعلم أن الذريعة كما يجب سدّها، يجب فتحها، ويكره ويندب ويباح، فإن الذريعة هي الوسيلة، فكما أن وسيلة المحرم محرمة، فوسيلة الواجب واجبة، كالسعي للجمعة والحج»[13].

وأشار صاحب المراقي[14] إلى فتح الذرائع بقوله :

سدّ الذرائع إلى المحـــرّم حتمٌ كفتحِها إلى المُنحتم

11 ـ يعتبر المذهب المالكي من أهمّ المذاهب القائلة به. واعتبار أصل الذرائع بالسد أو الفتح يُعدُّ من وجهٍ توثيقاً لمبدأ المصلحة الذي استمسك مالك بعروته؛ فهو اعتبر المصلحة الثمرة التي أقرَّها الشارع واعتبرها ودعا إليها وحث عليها؛ فَجْلبُها مطلوب، وضدها - وهو الفساد - ممنوع؛ فكل ما يؤدي إلى المصلحة بطريق القطع أو بغلبة الظن يكون مطلوباً بقدره من العلم أو الظن، وكل ما يؤدي إلى الفساد على وجه اليقين أو غلبة الظن يكون ممنوعاً على حسب قدره من العلم؛ فالمصلحة بعد النص القطعي هي: قطب الرحى في المذهب المالكي، وبها كان خصباً كثير الإثمار. أبو زهرة، مالك عصره وآراؤه الفقهية ص 352.

12 - ومن أدلة هذا الأصل قوله تعالى﴿**ولاتسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم**﴾[الأنعام108]، فحرم الله سب آلهة المشركين، مع كون السب غليظا، وإهانة لآلهتم، وما ذلك إلا لكونه ذريعة إلى سبهم لله تعالى، فكان مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم.

قال الشاطبي رحمه الله : «وسد الذرائع مطلوب مشروع وهو أصل من الأصول القطعية... « انظر الموافقات 61/3

13 - شرح تنقيح الفصول ص449، والفروق 63/2

14 ـ نظم مراقي السعود، نظم في موضوع أصول الفقه للشيخ عبدالله بن الحاج إبراهيم العلوي الشنقيطي(ت 1233 هـ)

وبخصوص ما قررناه في هذه الفقرات من ضرورة فتح الذرائع الجالبة للمصالح، فإننا نجد علماء الأمة قد قرروه في قواعد محكمة،من قبيل قاعدة «مالا يتم المأمور إلا به» أو «ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[15]. فتسد الذرائع دون ما يمنه تحقق مقصد ضمان حقوق الإنسان، وتفتح أمام ما يسر ذلك ويسهم فيه.

وأصل سد الذرائع أو فتحها يحيلنا على أصل ثان مكمل هو أصل اعتبار المآل[16].

إعمال أصل اعتبار المآل

اعتبار مآل الأفعال من المقاصد المهمة من الشريعة. قال الشاطبي: «النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام والإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، مشروعا إلى مصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه؛ وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه، أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة، أو تزيد عليها، فيكون هذا مانعاً من إطلاق القول بالمشروعية.

وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم المشروعية، ربما أدى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد؛ فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية. وهو مجال للمجتهد صعب المورد، إلا أنه عذب المذاق، محمود الغب جارٍ على مقصد الشريعة»[17].

والنظر إلى مآل المجتمع الضامن لحقوق إنسانه، كما النظر إلى مآل المجتمع المهدر لها، يفرض تقديم القياسات الضامنة لحقوق الإنسان، وإن خفيت، على القياسات كلها وإن كانت جلية، وهذا يقودنا إلى آلية الاستحسان.

15 ـ مختصر ابن الحاجب 244/1، شرح الكوكب المنير 357/1.

16 ـ وسدُّ الذرائع فيه اعتبار للمآلات وجلبِ المصالح ودرءِ المفاسد، ما أمكن الدفع والجلب؛ فإنه لما كان مقصود الشريعة إقامة مصالح الدنيا على طريقةٍ تُحكَم فيها بحكم الدين المسيطر على الوجدان والضمير، ودفع الفساد ومنع الأذى حيثما كان؛ فكل ما يؤدي إلى ذلك من الذرائع والأسباب يكون له حكم ذلك المقصد الأصلي، وهو الطلب للمصلحة، والمنع للفساد والأذى.

17 ـ الموفقات 194/3.

- إعمال أصل الاستحسان

بيَّن الإمام الشاطبي بعض معاني الاستحسان الذي هو أخذٌ بالمصلحة عند المالكية قائلاً: «الاستحسان في مذهب مالك: الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلِّي؛ لأنه يقوم على التيسير ودفع المشقة ورفع الحرج عن الناس.

ومقتضاه: الرجوع إلى تقديم الاستدلال المرسَل على القياس؛ فإن من استحسن لم يرجع إلى مجرد ذوقه وتشهّيه، وإنما رجع إلى ما علم من قصد الشارع في الجملة، في أمثال تلك الأشياء المفروضة[18]، كالمسائل التي يقتضي القياس فيها أمراً إلا أن ذلك الأمر يؤدي إلى فوت مصلحة من جهة أخرى، أو جلب مفسدة كذلك»[19].

فآلية إعمال أصل الاستحسان، اعتبارا لمآل إهدار حقوق الإنسان وضمانها، يمكّن من القيام بترجيحات معتبرة بهذا الخصوص، مما يفتح ذريعة العدالة، ويسدّ ذريعة الظلم.

ـ إعمال فقه الموازنات :

قال الشاطبي : «وإنا وجدنا الشارع قاصداً لمصالح العباد، والأحكام العادية تدور معها حيث دارت، فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة، فإذا كان فيه مصلحة جاز»[20].

ومفاد ذلك وجوب الموازنة بين الاحتمالات الممكنة في غير المحكم من الأحكام، ترجيحا وموازنة بين ما تحققه تنزيلاتها في إطار الشرع الحنيف، وبمقاييسه وموازينه، من المصلحة في الظرف الواقعي المعين، ثم اعتماد الاحتمال الذي يرجُح أنه أكثر تحقيقا للمصلحة بضوابطها الشرعية المبينة في أماكنها، واعتبار ذلك هو الحكم الشرعي في تلك الحالة، وهذا مناط الاجتهاد، فيما مردّ الأحكام فيه إلى النظر

ومن تداعيات الوعي العميق عند علمائنا بهذه الآليات في النظر، كونهم درجوا على ألا يسقطوا من اعتبارهم الآراء المرجوحة في تراثنا الفقهي، إذ هي ذخيرة اجتماعية قد

18 - يقصد الإمام الشاطبي»العلم بقصد الشارع بالاستقراء الكلي للأدلة في إجمالها وتفصيلها، كما هو مبين في كتابه الموافقات.

19 ـ الموافقات 207/4

20 ـ الموافقات 225/2، وقال في الموازنة بين المصالح الكلية: «وكل واحدة من هذه المراتب لمّا كانت مختلفة في تأكد الاعتبار –فالضروريات آكدها ثم تليها الحاجيات ثم التحسينيات- وكان مرتبطا بعضها ببعض كان في إبطال الأخفِّ، جرأةٌ على ما هو آكد منه، ومدخل للإخلال به، فصار الأخفُّ كأنه حمى للآكد، والراعي حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، فالمخلّ بما هو مكمّل، كالمخل بالمكمَّل من هذا الوجه» الموافقات 30/1.

تمس إليها الحاجة في أوضاع لاحقة مختلفة، فما لم يرجح في واقع عيني مشخص نظرا لملابِسات وسياقات معينة، قد يضحى راجحا ضمن ملابسات وسياقات أخرى، وفقه إمام دار الهجرة إمامنا مالك رضي الله عنه يحضر فيه هذا الوعي العميق بشدة، لانبنائه على قواعد واقعية كعمل أهل المدينة، والاستحسان، والمصلحة المرسلة، وسد الذرائع.

وفقه الموازنات فقه دقيق يقتضي أن يكون المُعمِل له(فردا كان أم جماعة) ريّانا من علوم النص وعلوم السياق، وعلى دراية بالعواقب والمآلات، مما ينتج عنه ملكة في الترجيح والتغليب، بعد القيام بالتسديد والتقريب، وجليّ أن ذلك من معضدات ضمان حقوق الإنسان في المجتمعات.

إن مكتسب الديمقراطية في عالمنا المعاصر، قد نما في تمظهرات كثيرة له، على التصادم مع «المقدس»، مما أصاب الديمقراطية عن طريق العدوى، بشيء من «القداسة» ! جعلتها تسمو فوق الذاتيات والمكتسبات الشخصية، فاستحثت الإنسان للخروج من حالة «القصور» مما سربل الديمقراطية ب «وقار» جعل منها «دعوة» وخدمة على حد تعبير غوشيه «شبه كهنوتية»21ومادة للتفاني غير المشروط، في مقارفة لأن تصبح «المشروع الشامل» الذي يحيط بالوضع البشري بأكمله، مما كان من نتائجه استدعاء الأديان إلى المجال العام، فأعطى الديمقراطية هيئتها الجديدة في منطقتنا وما حولها، مما يُلزم باجتهاد متجدد، يتغيّى تعميق محيط الفعل الحقوقي والسياسي، وحتى الاقتصادي.

وإذ إن تملّك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات المبثقة منه، أمر ضروري في الالتزام بمقتضياته، فإنه من اللازم تفعيل مقاربة R.M.R،22 ببرهانية ترفع وهم التناقض مع ثقافتنا المحلية بكل مرتكزاتها، ومن أهمها الدين الإسلامي، وذلك بفتح نوافذ الاجتهاد والتجديد غير المتعارضين روحا مع الإعلان العالمي، ولا مع فحوى النظم الاعتقادية والتشريعية في العالم والتي جميعها تجعل الإنسان في مركزيتها ولبابها، وما الإسلام ببدع من هذه النظم.

21 ـ مارسل غوشيه، الدين في الديمقراطية ص 129

22 ـ تختلف مقاربة «النسبية المعتدلة المعكوسة» (Reverse Moderate Relativism (R.M.R) عن مقاربة «النسبية الثقافية المعتدلة» (Moderate Cultural Relativism (M.C.Rحيث إن الأولى تعنى بالنظر التعارفي المنفتح، إلى ما يمكن أن تغني به المنظومات التشريعية المختلفة، منظومة حقوق الإنسان الكونية، بيد أن الثانية تقتصر على النظر في كيفية زرع وفسل منظومة حقوق الإنسان في المنظومات التشريعية الأخرى. انظر Jason Morgan Foster كتاب جامعة ييل عن حقوق الإنسان والتنمية 69/8.

لاشك أن مراكز الدراسات والأبحاث، والجامعات، ومنتديات التفكير، ووسائل الإعلام بوسائطها المتعددة، ومؤسسات المجتمع المدني، كلها مدعوة للانخراط الجادّ والمثابر في الأوراش سالفة الذكر، كما أن أهل التشريع، والمسؤوليات المختلفة في أوطاننا العربية والإسلامية، مدعوون لبذل ما يلزم من جهد لتبني هموم الناس وتخفيف معاناتهم، وإغماد سيف الظلم ونير القهر من فوق رقابهم، وإزالة الفقر ودعم التلاحم والتراحم بين أبناء هذه الشعوب من أجل الاضطلاع بالتجاوز المنشود لمختلف هذه التحديات الضاربة، وبلورة آليات ناجعة مثمرة وأصيلة للتعاطي معها.

القسم الأول: من حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسانية: قراءة في المستلزمات المعرفية والمقتضيات السياقية وآليات التعاطي

- ممهدات منهجية ومعرفية

التمهيد الأول : وهو عبارة عن استذكار واستحضار أن بُعد الحق متجذر في الإنسان منذ أن كان. فكل التشريعات والتنظيمات والتمكينات والتعيينات والآليات، وكل الإجراءات التي تؤثث عيشنا المشترك، إنما هي منبثقة من مفهوم الحق، وتم تبنّيها، أو جرت بلورتها، لحفظ هذه الحقوق، ولتنظيم هذه الحقوق، جعلها بالتساوي وبالإنصاف وبالعدل بين أفراد مجموعة معينة، حيث لابد من التشريع والتنظيم، لكي تكون هذه الحقوق محفوظة. فكل التشريعات التي عرفتها البشرية منذ وجودها فوق هذا الكويكب الصغير، إنما جاءت لحفظ هذه الحقوق حتى لا يحيف بعضنا على بعض، مع التذكير هنا، أنه قد رصدت في تواريخ التشريعات حالات، كانت فيها بعض هذه التشريعات للسيطرة، أو لحفظ امتيازات طبقة معينة، على حساب الطبقات الأخرى...

التمهيد الثاني : وهو عبارة عن استذكار أن مفردات التشريعات ومفردات الحقوق كثيرة، وهي تنوء بالعصبة أولي القوة، فضلا عن الفرد الواحد. فإذا لم تُنْظَم هذه الأبعاد جميعها في إطار مشروع تكون له مفهومية وجاذبية، فإن هذه الحقوق ستنفرط وتصبح من زغل الحياة، على حد قول العلامة شمس الدين بن قيماز الذهبي، رحمه الله، المتوفى سنة 748 هـ، حين كتب كتابا سماه «زغل العلم»؛ أي الأمور التي تطفح وتزيد عن الحاجة، ولا تظفر بما يلزم من الانتباه الخير، الذي يمكن من استيعاب المفردات في حوصلة واحدة، ويكون قادرا على مَفهمتها، وبالطبع لا بد من أن ندرك أن هذه الحقوق لا يمكن أن تنتظم إلا إذا كان ثمة مشروع ناظم، أو بعبارة أخرى أن يكون هناك «حلم جاذب» يتيح المغنطة والجاذبية اللازمين لنظم هذه المتناثرات في سلك واحد يكون له معنى وتكون له جاذبية.

التمهيد الثالث : وهو عبارة عن استذكار أن هذه الحقوق تتواشج معها الواجبات، وإلا فإنه ينطبق عليها قول من قال حين دعاه بعضهم إلى صناعة حلوى:

منك الدقيق ومني النـــار أوقدها ومنك السمن والعسل

فإذا لم يكن ثمة بُعد التكامل بين الحقوق الواجبات، فإن الإنسان باعتباره كائنا طُلَعَة، سيجسد قول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يملأ جوف بني آدم إلا التراب، ولو كان لابن آدم واديان من ذهب، لابتغى إليهما ثالثا»23. فالإنسان لا يمل بطبيعته من المطالبة بالحقوق، وإنما يخفف من هذه المطالبة، وهذا التطلع الذي لا نهاية له، الوشج بالواجبات، وهذه هي فحوى الجيل الثالث من الحقوق، الذي هو جيل «الحقوق التضامنية»، والتي فيها الربط بين الحقوق والواجبات. فلا يمكن للمرء أن يطالب ببيئة سليمة، إذا كان هو يلوث أو هي تلوث البيئة، ولا يمكن للمرء أن يطالب بتنمية مستدامة إذا لم يكن يقوم بحظه وبالتزاماته من هذه التنمية المستدامة، ولا يمكن أن يطالب بالسِّلم، وهو يشير بين ظهراني الناس بالفتنة.

هناك جيل رابع، وهو أحدث جيل من حقوق الإنسان، وهو الجيل الذي يأخذ بعين الاعتبار المصفوفة الراهنة؛ أي كون الإنسان له حقوق خصوصية، لاسيما بعد اندلاع وانفجار هذه الفوضى العارمة لـ «Astroturfing»، والتي واكبها أيضا تفجر قضية «Cambridge Aralytica Campany»، والتي تبين أنها تمتلك عن كثير من الناس الذين يتحركون في الفضاء الأزرق، وفي الإطار الرقمي، ما لا يقل عن خمسة آلاف بصمة إلكترونية. بمعنى أن هذه الشركات العملاقة العابرة للقارات، أصبحت قادرة من خلال اختراق خصوصيات الأفراد، على اختياراتهم، من ثمّ، التأثير حتى في مسار الانتخابات في أعظم الدول.. ويعتبر هذا، من أعظم تجليات خرق حقوق الخصوصية.

هناك أيضا قضية أخرى حرية بالرصد، ضمن هذا الجيل الرابع، والأخير من الحقوق، وهي قضية «الجينوم» وقضية التعديلات الوراثية، واتصال ذلك بالبعد القيمي «Ethics»، وبالبعد المتصل بالمنظومات الأخلاقية في عالمنا وكويكبنا. مما يطرح معه السؤال: إلى أي حد يمكن أن نسير في هذه التعديلات الجينيتيكية؟ وهل سوف يغير هذا من طبيعة البشرية أم لن يغير؟.

كلها إذن إشكاليات لم تكن مطروحة حتى قبل عقد ونيف من الزمن، وهذا لا شك يعتبر من دواعي الاجتهاد لتمثُّلٍ أحسن لهذه القضايا وأضرابها.

التمهيد الرابع : وهو عبارة عن وجوب استحضار ما تنفقه البشرية من الأموال من أجل أن تحمي نفسها من نفسها، وأن نحمي بعضنا من بعضنا، بسبب سريان سم الخوف من بعضنا البعض، في أوصال أسرتنا الممتدة.

23 ـ متفق عليه.

أيها السادة، نحن في زمن سمّاه السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة: زمن «Trust Disorder» أي زمن «اختلال الثقة ببعضنا البعض»، إلى درجة أن التعاطي في منتدياتنا داخل المنظمة العتيدة الكبرى، يكون تعاطيا من أجل الوصول إلى مفردات أجنداتنا الخاصة.

ولا شك هذا الحراك يجعلنا نفقد القبلة التي ذكرنا في الممهد الأول أنها ضرورية، وهي قبلة الخيط الناظم أو «الحلم الجاذب» الذي يجعلنا بالفعل نتحرك لنضمن حقوقنا جميعا في إطار قيامنا جميعا بواجباتنا، قبل أن نصل إلى مدى لا يمكن بعده التراجع، أو رتق الفتق الذي سوف يكبر على الراتقين، إن لم نُعطِ للقضية حقها، ونقاربها بالجدية اللازمة.

تحدي هذا التطارح، هو بسط الإشكال، واستيعابه، في نَظْمٍ لمختلف مفرداته، بشكل مفهوم، في استحضار للمستلزمات المعرفية، والمقتضيات التي تؤثث سياقنا المعاصر، في استحضار لما ثم بيانه فيما يخص مختلف الحقوق، وكذا لتاريخ هذه الحقوق، والذي بدأ منذ وقت أبكر بكثير من 1213، الذي هو تاريخ «الماجنا كارطا» «Magna Carta».

وبالمناسبة تاريخ «الماجنا كارطا» عجيب، بحيث إن هذه السنة 1213 تصادف السنة التي كان فيها محمد الناصر الموحدي، رحمه الله، يمسك بمقاليد التدبير في هذا البلد المبارك في العاصمة مراكش. وكان الملك جون البريطاني ساعتها، في نزاع مع الكنسية وإسبانيا وفرنسا، وفي نزاع مع السادة والنبلاء الانجليز. فاهتدى من خلال بعض مشورات المقربين منه، إلى أن هذا السلطان الموحدي، والذي كان يحكم حينئذ امبراطورية بأكملها، يمكن أن يساعده فأرسل فرسانا «Knights» لمراكش من أجل اقتراح الأمر الآتي على السلطان محمد الناصر الموحدي في ظل كل هذه الأزمات التي أشارت إليها.

المقترح كان هو: تنصرنا على أعدائنا من كنيسة، ومن نبلاء ومن إسبان وفرنسيين وغيرهم، وندخل في دين الإسلام. مقترح عجيب! فقال السلطان محمد الناصر رحمه الله، لهؤلاء الفرسان: قولوا لي بربكم «ماذا صنعتم، وما اقترفتم؟ لكي تستحقوا سلطانا بهذه الحقارة. يتاجر بدينه وبدين مواطنيه ومواطناته دون أن يستشيرهم. أمهلكم إلى غروب الشمس لتتركوا مراكش مع هذا المقترح الهابط، وإلا سوف يكون لي معكم شأن. فرجعوا فكانت المفاجأة، وكانت الثورة في صفوف النبلاء. وكان فرض «الماجنا كارطا» ساعتئذ.

ولم يبدأ الأمر سنة 1213، وإنما بدأ قبل ذلك بكثير. هناك نص تحفظونه جميعا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال فيه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار». وقبل ذلك فإن النص المؤسِّس الذي هو الوحي الخاتم يتكلم عن

الإنسان باعتبار الله عز وجل، قد أسجد له الملائكة، قال سبحانه: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا**﴾ (البقرة: 34)، وقال عز وجل: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ (البقرة: 30). فالإنسان قد سجدت له الملائكة؛ **فكل إنسان إذن نبيل، وكل إنسان حر.**

يُعلم من خلال هذه التشريعات التي جاءت في تصديقها من لدن الدين الإسلامي للديانات السماوية كلها، أن الإنسان كائن مركزي وحر، ولا يكتمل عطاؤه إلا إذا استشعر حريته واستشعر كرامته. ومن الأمور التي نص عليها الدين الإسلامي على سبيل المثال، أن الضروريات خمس، ومنها **حفظ العرض**، والذي قسمه العلماء إلى **الكرامة والى النسل**، فإذا لم تحفظ الكرامة فإن الإنسان يَقِلُّ عطاؤه، ولا يمكن أن نتصور إبداعا إنسانيا في ظل غياب الحرية. ولذلك كان الحراك التشريعي من قبل علماء الملة الإسلامية، وكذا عند علماء الملل السابقة، حراكا تشريعيا في إطار الوعي بوجوب ضمان حرية الإنسان.

فإذن هو تاريخ طويل وحافل لم يبدأ سنة 1213 ولا سنة 1789 مع الثورة الفرنسية، ولا مع «The bill of Rights of the English Man» و لا مع «The bill of Rights in the United States of America» بل بدأ قبل ذلك بكثير. بطبيعة الحال كانت هناك طفرات أعطت هذا المفهوم المتداول اليوم لحقوق الإنسان، وهو مفهوم يشمل في بعده التحسيسي فقط، على 21946 مقتضى. أما النصوص المؤطرة لأبعاد النهوض، وأبعاد الحماية، وكذلك الأمر بالنسبة لأبعاد الإنصاف والمصالحة من أجل طي صفحات الماضي، فهي في ازدياد مستدام. وقد شهد بلدنا المبارك بقيادة من مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، سنة 2002، «**مبادرة الإنصاف والمصالحة**» والتي أفضت إلى ما تعلمونه جميعا بهذا الصدد.

التمهيد الخامس : وهو عبارة عن التذكير بأن التعريف الحديث الذي انتشر في 10 دجنبر 1948 في مثل هذا اليوم، من خلال «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، مفهوم جديد، ويعتبر طفرة باعتبار كون هذا البعد قد أصبح بعدا قائما بذاته، وله مؤسساته، وله عهوده، وله مواثيقه، بل أكثر من هذا أصبحت له مؤشرات قياس وتتبع «Monitoring and Evaluation» وله دلائل «Indexes» من أجل قياس الاحترام والاعتبار لحقوق الإنسان، وله تقارير دولية تصدرها الأمم المتحدة، وكذا كثير من جمعيات المجتمع المدني ذات الصلة، وذلك من أجل ترتيب الدول بحسب

احترامها لحقوق الإنسان من عدمه، فضلا عن شبكات رصد وتجويد، وتتبع معروفة اليوم. لذلك فإننا نتحدث عن طفرات في مجال حقوق الإنسان، ولا بد أن نستغل ونستثمر هذا الواقع الراهن اليوم بهذا الصدد. ولذلك انخرطت معظم دول العالم في هذه العهود، والمواثيق والاتفاقيات، رغم وجود تحفظات بطبيعة الحال، تبديها بعض البلدان بخصوص بعض الحقوق.

نودّ أن نختم هذا القسم من المطارحة، بجملة من القضايا المحورية التي تقتضيها الإحاطة الأولية بجنبات الموضوع، كما تمت العنونة له، وهي كالآتي :

أ ـ أبعاد وجب استحضارها في التعاطي مع حقوق الإنسان

الأمر سوف يتضح بعد أن نستعرض بعجالة محطات خمس، تم التعاطي من خلالها مع هذه المفردات التي نسميها «حقوق الإنسان» :

- **البعد الأول، يتعلق بالتمثلية والاستحضارية**؛ وهي الدخول إلى كِنّ المشترك الإنساني ذي الصلة بأبعاد حقوق الإنسان. هذا الكِن له قواعده، وله أصوله مثل أي مجال أو علم، كما أن له تعريفات، وله حدود، وضمائم، وتصنيفات، وكذا له مؤسسات.

ولا بد أن ندخل إلى هذا الكنِّ لكي نعرف ما هي أضرب التداولات والتجديدات، والإبداعات أو التراجعات التي تقع في هذه المجالات. حري بالذكر هاهنا أنه لا بد أن نستحضر أهمية «**البعد المرجعي والقيمي**».

ولذلك فالمتكلمون في هذا البعد، دائما كانوا يتناولون مسألة «Cultural Relativism» أي «التنسيب الثقافي والمرجعي». بمعنى هل الحُسْن، حُسْنٌ في جميع المناطق والدول، وجميع الثقافات والحضارات، أم أن هذا الحسن له بعض التحديدات والتكييفات التي تختلف من موقع ومن مرجعية إلى موقع ومرجعية آخرين. هل القبح له نفس التحديدات، أم ثمة تكييفات التي تتم باستحضار المرجعيات.

الذي ثبت عند المشتغلين والمشتغلات في مجال حقوق الإنسان، هو أن هذا الأمر له أهمية محورية، ولذلك نحتوا مصطلح « Reverse Moderate Relativism» أي «نطرية النسبية الحقوقية الراجعة» أو «المعكوسة»، للنص على وجوب استحضار المتلقي، وما عند المعطي أو المرسل بهذا الخصوص، وأن نقوم بما يلزم من التكييفات، خصوصا حين نستحضر على سبيل الإحصاء أن جل سكان عالمنا ذي 7 ملايير و680

مليون نسمة ونيف، اليوم، يوجدون في القارة الآسيوية. حوالي 5 ملايير نسمة هناك في القارة الآسيوية، كما أن هناك حضارات وثقافات لم نستحضرها إلا لِماماً، ونحن نتحدث عن هذا البعد. فحين نستحضر «المشرب الطاوي»، مثلا، أو حين نستحضر «الالتزام الكونفوشيوسي» أو «التسامي البوذي» أو حين نستحضر «الضبط الجايبني»، فإن هذا يتيح لنا زوايا نظر أخرى لم تكن تخطر ببال أهل الديانات الإبراهيمية، وقد خضعنا في منطقتنا هذه، وفي كثير من الأحيان، لنوع من الذهول عن هذا الواقع الضارب والغالب في عالم اليوم.

نتحدث كما أسلفت، فقط في آسيا عن قريب من خمسة ملايير نسمة. في الصين والهند وحدهما ثلاثة ملايير أضف إلى ذلك السكان الآخرين الذين لهم مرجعيات ثقافية أخرى. ولذلك فإن هذا الاستحضار لـ«النسبية الثقافية والمرجعية» أمر لا بد منه، وفي غاية الأهمية.

- **البعد الثاني؛ هو أن هذه الحقوق بكل أجيالها، إنما تكون لها فائدة إذا كان لها «حَمَلَة»؛ وهم الناس**، وبالطبع يمكن أن نبقى عُلْوِيين، مع بعضنا البعض، معاشر المثقفين والمشتغلين بالأبعاد العلمية، وننسى ضرورة التملك لكل هذه الأبعاد من لدن الفئات العريضة في مجتمعاتنا. والتملك يحتاج منا إلى أن نعي كون المجتمعات لها تكوين وبنية ذرية بطبيعتها وليست عبارة عن كتلة. فلا يمكن أن نخاطب المجتمع كما لو كان إنسانا له عينان وأذنان، وعقل وأخاطبه ويسمعني ويفهم ما أقول. فالمجتمع هو أسر، أطفال، ويافعون، وشباب، ومؤثرون، وملهمون، ولاسيما في هذا الجيل الذي نحن فيه، حيث دخلنا إلى جيل «الإنسان ذي السيادة» «The SovereignIndividual». بمعنى أن الفرد في القرن الحادي والعشرين، أصبح له تلفزيونه وإعلامه الخاص، ولا يحتاج إلى أذون لكي يكون له إعلامه الخاص. أصبحت عنده وسائل تواصله. أصبحت عنده جمارك بمعنى تطبيق «Block» في الفايسبوك، أو الانستغرام الذي يمنع من الدخول إلى حسابه الخاص.

لذلك نحن في زمن «**الإنسان الفرد ذي السيادة**»، وإذا غاب عنا هذا المعطى، فكيف يمكن أن نقوم بالتحسيس الذي يؤدي إلى التملك؟، ومن ثم يؤدي إلى التعاطي المشترك في إطار الاتفاق والتوافق والتعاون على إقامة هذه الحقوق في مجتمعاتنا. إذا نسينا أن ثمة سننا وقوانين، ومن أبرزها سنة «تتالي الأجيال» وانتظرنا حتى يبلغ المرء أشده ويصبح شابا في الثامنة عشرة من عمره، أو العشرين من عمره لكي نكلمه عن الحقوق ومقتضياتها، فقد فاتنا الركب، ومرّ قسم من البشرية دون أن نحسسه بهذا البعد المتصل

بـهذه الأبعاد الحقوقية. فإذن المجتمع هو عبارة عن تكوين ذري، وجب أن يؤخذ بعين الاعتبار حين نتحدث عن التحسيس المؤدي إلى التملك في مجال حقوق الإنسان.

- **البعد الثالث**؛ هو أن هذه الحقوق لن يكون لها معنى البتة، إذا لم تكن هناك أنساق تحملها، وتشريعات تحميها، ومواكبات تحسنها، وتجودها. أما إذا قلنا هذه هي حقوق الإنسان وهذا هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. نقطة إلى السطر، وانتهى الأمر، ورُفِع التحدي، فلا يمكن، لذلك لابد من مؤسسات حاملة لها اعترافاتها، وأداءاتها، وتقويماتها، كما لابد أن تكون هناك تشريعات حامية. لذلك نلحظ أن الدول اليوم، انطلاقا من الانتباه إلى هذا البعد، تشجع مؤسسات المجتمع المدني، وتعيد النظر في تشريعاتها الجنائية والمدنية وغيرها، من أجل تحقيق مواءمة مع الأبعاد الحقوقية بمختلف طبقاتها وبمختلف فئاتها.

- **البعد الرابع؛ هو بعد واقعي**: فلا ينبغي أن ننسى أن هذه الحقوق جميلة، ولها حظ وافر من البعد البهائي والجمالي، وإن نحن تركناها في هذا الأفق المتسامي فلا مشكلة، لكن حقوق الإنسان أصبحت اليوم أيضا، عبارة عن ترسانة من الأسلحة التي يستعملها، و»يستغلها» مختلف الأطراف، من أجل أن يهزموا بعضهم البعض، أو من أجل أن يتحالفوا ضد بعضهم البعض، أو من أجل إظهار عوار بعضهم البعض. فهذا البعد الجميل البهي هو في الآن ذاته «سلاح ضارب» ويستعمل في مختلف أرجاء عالمنا اليوم، سواء بين المنظومات وبين الدول والأفراد، أو بين الدول بعضها البعض، وبين مختلف المنظومات المتضاربة المتناقضة في عالمنا اليوم باعتباره سلاحا، لذلك لابد من النظر المستحضر لهذا البعد، من أجل أن يكون هناك نوع من التكييف حتى لا يفوت البهاء والجمال وإمكانات ارتياد هذه الآفاق السلمية، الممكنة لنا باعتبارنا نوعا واحدا غريبا وفريدا فوق هذا الكويكب في إطار كون لا نعرف له إلى حد الساعة انتهاء. إذا لم نستحضر هذا البعد، وهو أن الحقوق قد تصبح «أسلحة» نوجهها إلى صدور بعضنا البعض، انطلاقا من هذا البعد الوجداني الذي نحمله، فإننا قد نفوت الكثير. لذلك لا بد من استحضار هذا الأمر.

- **البعد الخامس**؛ والأخير بهذا الصدد، هو أن هذه الحقوق اليوم، وانطلاقا من ارتفاع منسوب وعي هذا الإنسان الفرد ذي السيادة، الذي تحدثنا عنه، والذي لم يبق بينه وبين المعلومة إلا كبسة زر، «Information is just a click away» بمعنى أن ثمة ارتفاعا في منسوب الوعي والاستحضار «لما لي»، وقبل أن يكون الاستحضار، للأسف، «لما علي». ومن ثم فإن هذا التتبع بالطريقة التي يسميها الانجليز «The

«Le suivi en granularité Granularfollow-up»أي هذا التتبع من قبل الأفراد، حيث يمكن أن نجد الآن بعض الرسائل في «الواتساب» أو «الفايسبوك» التي تتحدث عن حفر في رصيف معين، قد يؤدي إلى ضرر معين في قرية من الريف المصري، أو السوداني، أو المغربي، إلى غير ذلك، أي نجد رسائل بهذا التفصيل، كما نجد كلاما عن الولوجيات في بوركينا فاسو، وهو أمر لا شك جميل، وكلاما عن حرية التعبير في قرية محددة، بمعنى أن هذا المنسوب قد أصبح مرتفعا، واستحضار هذا الارتفاع، من شأنه أن يؤدي إلى اجتناب سب ذكاء الناس في السياق المعاصر.

لأن أول ما تؤدي إليه هذه الجريرة، جريرة سب ذكاء الإنسان، هو قطع الصلة، والبحث عن آفاق أخرى، وقد أدى هذا إلى ما تعلمونه جميعا، ولست أذكره، فظنوا خيرا ولا تسألوا عن الخبر. أتحدث عن 2011 وما تلاها في منطقتنا وفي غيرها من مناطق العالم. لذلك نحن لا بد أن نستحضر أن هذا المنسوب مرتفع، وأن الجريرة التي لا يجب اقترافها هي سب ذكاء الإنسان في هذا السياق. من هنا فإن المواكبة تقتضي مسألة في غاية الوضوح، وهي البحث العلمي الجاد، الذي فيه ثني للركب، وتقويس للظهور، وفيه حشذ لمنتهى النباهة إلى درجة التوفز، أقول هذا لكي أبسط محطات معينة، وهي ثلاث محطات مرت في مجال حقوق التعاطي مع حقوق الإنسان.

ب ـ ثلاث محطات مرت في مجال حقوق التعاطي مع حقوق الإنسان

المحطة الأولى : وهي محطة الدهشة بعد 1948، عمّ يتحدث هؤلاء؟ حقوق الإنسان ! فكانت كالطلسم المضمضم، شيء غامض لا نعرف له أولا ولا آخرا، ولا نستطيع تمثل الذي جرى، ولا كيف حصل هذا التأثير، وكيف حصل هذا الأمر، وكيف وصلنا إلى هذه الرؤى التي سميناها حقوق الإنسان بمختلف أجيالها، فلم نستطع إلا بعد بحث وتتبع وترصد، تمثل القصة، وكيف كانت.

المحطة الثانية : هي محطة «الكوسميتيك Cosmetics»، والتزين بحقوق الإنسان بسبب الضغط العالمي الكوني إن شئنا، في مختلف المحافل والتي عبر الآليات من دلائل قياس، ومن مؤشرات، وغيرها. استطاعت أن تفرض نوعا من الضغط، خصوصا مع ظهور منظمات من قبيل «هيومنرايتسووتش»، «ترانسبرانسي»، وغيرها من المحافل التي تتابع من خلال دلائلها ومقاييسها، ومؤشراتها وآليات الرصد، والقياس لديها، حالات حقوق الإنسان في الدول والمنتظمات، من خلال تصنيف : «fitness in humanrights» أو «non fintness in humanrights». فكانت المرحلة الكوسميتيكية التي تستهدف

ملامة عدم الكون ضمن الدول التي تحافظ على حقوق الإنسان. فرأينا جملة من المراكز، وجملة من المؤسسات، والمنتديات، والمنظمات التي قامت في كثير من الدول، من أجل بعث رسالة أن ثمة انفراجا في مجال حقوق الإنسان من قبل هذه الدول والمجتمعات.

بعد ذلك انتقلنا إلى المرحلة الوظيفية، وهي المحطة الثالثة : وفيها التبني والتملك؛ أي أن الأمر أصبح فضلا ولم يبقى هزلا. وهذا المقتضى له مقتضياته، وله أيضا آلياته.

وإذ استحضرنا أننا اليوم في هذه المحطة الثالثة. محطة الفصل وليس الهزل. واستحضرنا أن آليات ووسائل القياس قد وصلت إلى درجة من النجاعة والفعالية، وخصوصا بعد دخول البعد الألغوريتمي، المستخلص للأنساق التي تقوم عليها النسق الذي تقوم عليها هذه المؤسسات التي تترصد وتقيس حقوق الإنسان في عالمنا اليوم، بشكل صاغت معه مجموعة من الدول، ما يمكن أن نسميه «مواثيق» محلية، لرصد وتنزيل واحترام حقوق الإنسان فيها أو في غيرها من البلدان، وما المؤسسات المحلية عندنا في مختلف دول منطقتنا إلا خير دليل على ذلك.

فنحن اليوم في مرحلة فيها منسوب الوعي مرتفع، وفيها آليات التتبع والقياس ناجعة وفعالة، وفيها وجوب عدم سب ذكاءات المواطنين والدول بهذه الخصوص. ويمكننا الآن وبعد أن استحضرنا كثيرا من معالم هذا الواقع أن نرجع إلى النافذة التي منها خرجنا إلى هذا الحديث، وهي نافذة البحث العلمي الجاد من أجل استيعاب وفهم واستدماج كل هذه التطورات.

ج ـ في الحاجة إلى البحث العلمي في مجال حقوق الإنسان

إن البحث العلمي بشكل عام، وفي حقوق الإنسان بشكل خاص، لابد له من شروط أربعة :

الشرط الأول: هو الاستشكال المنهج؛ أي التساؤل، فلكي أبحث بطريقة شبكية. لا بد أن أضع التساؤلات التي سوف تؤطر مجهودي واستثماري الزمني أو الطاقي والمالي في هذه العملية، وذلك من خلال استحضار القبلة التي أعتبرها مشتركة، والنتائج المرجوة التي أريد تحقيقها من خلال البحث العلمي. فلابد أن تكون هناك تساؤلات مؤطرة لهذا البحث، قصد الوصول إلى الأجوبة الوظيفية النافعة، وهذا يحتاج إلى منهجية؛ و «Méthodologie ليست هي «Méthode» منهج. بمعنى أن المنهجية لا بد أن يتم تكييفها مع الموضوع المبحوث فيه، ولا يمكن استيراد منهجية موضوع وفرضها على موضوع آخر لا علاقة له بها. وبالطبع فإن البحث في مجال حقوق الإنسان يحتاج إلى

منهجيته الخاصة، من مثل أن يكون لك «Corpus» أي كل المصطلحات ذات الصلة، وأن تكون عندك استيضاحات مفاهيمية حتى تتملك هذه اللبنات التي تؤثث أرضية الاستشكال، وأرضية البحث. كما لا بد أن تكون لديك الأدوات المناسبة؛ لأن أدوات الاشتغال في مجال حقوق الإنسان ليست هي أدوات الذي يشتغل في مجال الفنون، أو الأركيولوجيا، أو مجال آخر.

فهذه الأدوات التي تُنحت وفق المجال المبحوث - هنا مجال حقوق الإنسان - بمعنى أن المفاصل المُكَيِّفَة لنحت الأدوات ستصبح هي: التحسيس، والنهوض، والتتبع والحماية. وكل جانب من هذه الجوانب له مقتضياته الضرورية. لكن الأمر يصبح أكثر تطلبا حين نصل إلى المؤسسات القائمة على تحقيق هذه الغايات التي أوقفتنا عليها نتائج البحث القائمة على الاستشكال. هذه المؤسسات لا بد لها من مهارات. وهذه المهارات لا بد لها من بناء وإقدار. وهذا الإقدار لا بد له من مؤسسات فيها المناهج التكوينية التي تعطينا هذه المهارات.

وهذه المناهج لا بد لها من تقويمات وقياسات لكي نعرف مدى نجاعتها، وهل بالفعل تؤدي الى ذلك أم لا تؤدي إليه. فهذا الرصد وهذا التتبع، ليسا بالأمر السهل. وقد سبق وذكرنا أن هذه المحطة الثالثة، لها مقتضيات وتطلبات أكثر من المحطات السالفة.

المحطة الأخيرة؛ هي محطة الإمضاء أو الإعمال والإنفاذ في سياقنا الكوني المعاصر؛ مع وجوب استدامة التساؤل هل فيه حيف على حقوق الغير، أم أنه قائم على بنية «رابح-رابح». ثار هذا الإشكال منذ حوالي 17 سنة حينما تم في إطار الحديث عن تاريخ حقوق الإنسان مرحلة ما بعد 1789م التفاوت الملحوظ بهذا الخصوص، في المنطقة المتوسطية الأطلسية، والاستعمارات التي كانت فيها، حيث إن الثورة الفرنسية على سبيل المثال تكلمت عن «Fraternité» ،«égalité» ،«Liberté» ولكن في الجزائر، أو في تونس أو في المغرب لم تكن هناك هذه الأمور. كما تحدثوا عما وقع في الشرق الأوسط، حيث إن إنكلترا كان فيها of the English Man The Bill of HuamnRights ولكن في الهند، ومصر، وفي غانا لم يكن هناك مثل ذلك.

وبالتبع كان هذا النوع من الوقوف على هاتين السرعتين المختلفتين بين الداخل والخارج. وما تلاه من إشكالات واستشكالات، من بينها أن بنية «رابح-رابح» تحتاج كذلك إلى مقتضيات في مقدمتها، وجوب الإسراع إلى بناء قدرات محلية في دولنا، وفي مختلف دول العالم لكي نستطيع مواكبة هذا الموج الذي يزداد علوا وتسونامية يوما بعد آخر، حتى نتمكن من استيعاب، والخروج من مرحلة الكوسميتيك إلى مرحلة الوظيفية.

إذا اتضح هذا، واستطعنا أن نتبين أن البحث العلمي المؤدي إلى الإدراك والتمثل واتخاذ القرارات المناسبة، وبناء المؤسسات والأنساق، والتنزيل والإعمال المناسبين سوف يمكننا من الوصول إلى محطتنا ما قبل الخاتمة، ولها مفاصل؛ منها أن الحقوق الفردية وجب بخصوصها، أن يتم استحضار الجوانب المحققة للعدالة، والتوازن، والالتزام المشترك والمتبادل، مع ما ينبغي من ضبط ومراقبة وتتبع، في إطار الالتزام المتبادل، وأتذرع بهذا الاستخلاص للعبور إلى محطتنا الأخيرة والمفصلية، والتي سوف نتناول فيها ضرورة استكمال صرح حقوق الإنسان، بمكون حقوق الإنسانية، والذي هو بمثابة التتويج لحقوق الإنسان.

وننطلق في حديثنا عن حقوق الإنسانية، من استحضار ثلاثة نماذج من القضايا والإشكالات الحارقة، التي إن لم يتم حلها، فإن تظافرها يهدد بشرٍّ مستطير، ودمار مبير:

النموذج الأول ـ المياه في عالمنا؛ إننا نعيش منذ مدة غير يسيرة أزمة الرافدين، ونعلم أن مأساة «الحَسَكة» كانت من خلال حبس أنهار « القويق»، والفرات بسبب السد الكبير الذي بنته تركيا، وقد اتفقت مع سوريا ومع العراق، أن منسوبا من المياه سوف يمر إلى هذا السد من أجل ملئه وضبط خزانه، قبل أن تعاد الأمور إلى نصابها، لكن معاهدة أخرى انضمت إلى هذه المعاهدة الأولى قد أدت إلى الاستمرار في الاستثناء ليصبح هو القاعدة. اليوم تركيا سوف يكون استعمالها لهذا الماء على حساب سوريا، وعلى حساب العراق إذ لم يكن هناك تفاوض، وقد تنشأ لا قدّر الله حروب، إن لم يتم نزع فتيل هذه الأزمة.

وفي الهند في منطقة «أورتاربرديش» هناك 600 مليون إنسان يعانون من نقص الماء. هناك أزمة تذر بقرنها في المجال الإفريقي بين إثيوبيا والسودان ومصر، أرض الكنانة، حول النيل الكبير وحول السد الذي اكتمل بناؤه في إيثوبيا. في مختلف بلدان العالم هناك أزمات ضاربة تتصل بجوهر الحياة، والتي هي حق أساسي من حقوق الإنسان. فكيف يمكن أن ننظم هذه المسألة إذا لم نستحضر بُعْدَ تقوية مؤسسات الضبط والتتبع على الصعيد الدولي، وأن توفر لها سلط تؤهلها لإحقاق الحق، وإلا فسوف ندلف إلى مصائر في غاية الخطورة.

لذلك لا بد من النظر المستأنف إلى هذه القضايا للوقوف من خلال ذلك على مركزية تجريد الأفق المشترك، والذي ننشد له ألا يكون موغلا في المثالية، بل لا بد أن يكون ضاربا بجذوره في الواقعية. مع الحرص على بناء سلم إجرائي وظيفي، قابل للقياس.

فهذه قضية في غاية الراهنية، وذات صلة بالحقوق الأساسية، غير أن حلها لا يتم على الصعيد الفردي، وإنما على الصعيد الإنساني، واستحضارها يجعلنا نعرف مدى جوهرية وركنية أن يكون هناك أفق مشترك، ومن مكونات هذا الأفق على سبيل المثال، أن ملايين الدولارات تهدر يوميا بسبب عدم استغلال مياه هذه الأنهار، فعبور النيل الأزرق والأبيض في السودان مثلا، وبسبب عدم وجود الخبرة الكافية يهدر إمكان ملء قفة السودان بالاستثمار الراشد لهذه المياه، من أجل ضمان الحقوق الأولى التي تسمى «الحقوق الفيزيولوجية» للإنسان، بحيث توفر التغذية ويكون الاكتفاء الذي يحفظ الكرامة، ويؤدي إلى الإبداع، والإسهام في الدفع بعجلة الرقي في بلد معين، وبسبب عدم ضمان هذا الحق، فالأمور الأخرى سوف يحصل فيها ارتجاج.

النموذج الثاني: سنويا تنفق البشرية 17 تريليون دولار على التسلح، وكما سبقت إليه الإشارة في مستهل هذه المحاضرة، فإن سبب ذلك هو سم الخوف الزعاف، الذي تحدثنا عنه آنفا.

نحن نخاف من بعضنا البعض، ودولنا تخاف من بعضها البعض، ولن أدخل في الأمثلة المبنية على تسميات. الحاصل أننا ننفق 17 تريليون دولار سنويا في التسلح، وإذ قسمناها على 7 ملايير و680 مليون نسمة، فإن ذلك يعطينا 2280 دولار للفرد الواحد. وهو مبلغ يكفي للاقتيات، يكفي للتمدرس، ويكفي للاعتناء بالصحة، إذا عرفنا كيف نشفط هذا السم، الذي هو سم الخوف من بعضنا البعض، من خلال بناء أسس الثقة المتبادلة، لذلك نحن لا نتحدث عن المثالية، بل عن استثمار عملي سوف تكون له عائدات. تصوروا لو أننا قد توصلنا إلى صيغ إبداعية، نحاول أن نقتصد من خلالها عشر هذه المبالغ، لنتحدث عن 1.7 تريليون سنويا، فإن هذا المبلغ سوف يقضي على الفقر الآن عشر مرات متتالية. فهو إذن أمر يستحق الاستثمار فيه، كما أنه، بحمد الله، ليس أمرا مستحيلا، وكل الأمور التي كنا نقول في الماضي أنها مستحيلة، فإن هوامش الاستحالة فيها قد ضاقت اليوم.

ولا شك أن هذا من حقوق «الإنسانية» التي ينبغي أن نتعاون جميعا لضمانها.

حين كان مارتن لوثر تينغ ينادي بحقوق الأقلية الآفروأمريكية في الستينيات من القرن الماضي، كان الكثيرون يقولون إنها حقوق مثالية، لكن أمريكا حكمها باراك أوباما بعد ذلك بسنوات! فإذا لم تكن لدينا القدرة على الارتقاء نحو هذه الذرى، فإننا سوف نبقى ولا شك، في سفوح تضييع هذه الحقوق الإنسانية التي تعم وتهم أسرتنا الممتدة جمعاء.

النموذج الثالث : سنة 2040 سوف تنهار الشعب المرجانية، وستموت، وسوف تندثر كثير من البلدان منها كالدونيا، ومنها المالديف، وغيرها، وكثير من البلدان القائمة على الشطآن الآن سوف تندثر بسبب الاحتباس الحراري، وارتفاع منسوب مياه المحيطات. وهذه أمور وحقائق علمية. إيقاف هذا الدمار الطبيعي، والذي هو فعل أيدينا المُهدر لحقوق الإنسانية، قال تعالى: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس بما كسبت أيدي الناس) (الروم: 41) احتسبه أصحاب دلائل «الأوكسفام» فوجدوا أن اجتنابه يقتضي 54 ترليون دولار. إذا لم نقم بشيء، فإن كل عشر سنوات، سوف نخسر 26 تريليون دولار، بمعنى أن 20 سنة من الصبر والترشيد سوف تجنبنا الكارثة. عشرين سنة من الترشيد فقط!

في إطار هذا الأمر فإن التغذية الراجعة لهذا الخوف تجعله يزداد، وكل دولة تريد تخزين الأمور التي سوف تحتاجها مستقبلا، مما يؤدي إلى الاحتكار، على الصعيد الكوني، وإن هذا الخوف ليندر باكتمال الأمارات التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية.! والتي أفضت إلى كل الدمار الذي سجله التاريخ، علما أن ثمة اليوم متغيرات في غاية الخطورة، وهو: أن وسائل الدمار قد أصبحت أفتك وأوفر!

بناء على هذه القدرة على الدمار التي بلورتها البشرية، فلنتصور أن صاروخا نوويا يصيب قعر المحيط الهادي، أو المحيط الأطلسي..تصوروا معي ماذا سيحدث، علما أنه عندنا اليوم جينيرالات دمار في كل دول العالم، والذين يتمثلون السلاح والجيوش كما لو كانت، وكما لو أن كل المشاكل مسامير يجب أن تُدَق رؤوسها بهذه المطارق لتُحل، في حين أن القضية ليست كذلك، ونحن في زمن «Soft Power» القوة الناعمة.

البعد الحقوقي في كل هذا هو جوهري ومحوري. إذا لم يكن عندنا حلم إنقاذ كوكبنا، وإذا لم يكن عندنا حلم القضاء على البؤس في كوكبنا، وإن لم يكون عندنا الإدراك الواقعي لكوننا نحن هؤلاء /السبعة ملايير و 680 مليون نسمة، بالإضافة إلى هذه الترليونات من الدولارات التي تذهب هدراً أو للدمار، يمكن أن ننجز إن توحدنا وتعاوننا ما يجعل من كوكبنا روضة سلام ورفاه بإذن الله، شريطة شفط سم الخوف الزعاف، من أوصال أسرتنا الممتدة، والنظر لكافة المستقبلات المدمرة، التي تنتظرنا إن نحن لم نفعل شيئا، ثم نشرع بعد ذلك في الاستثمار البناء للأموال والأوقات والطاقات، في بعد التعاون من أجل ضمان مستقبل كوكبنا، ليكون آمنا ورغدا، ويكون أكثر احتراما لحقوق الإنسانية.

د ـ شروط الاشتغال في مجال حقوق الإنسان في السياق المعاصر

أختم بالقول إن الاشتغال في هذه المضامين، وفي هذه المجالات له ثلاثة شروط:

- **الشرط الأول**؛ هو الاستبانة والتمثل والقناعة، وهذا أمر ليس بالتمني، ولا بالتحلي، بل أمر يبنى، لذلك، فإن منظومات التربية والتكوين لها دور أساسي. أتحدث هنا عن المربين، وعن الفنانين، وعن الفلاسفة، وعن العلماء، وعن القصاصين، الذين ينبغي أن يكتبوا القصص الجميلة، أتحدث أخذا بعين الاعتبار «Alpha Generation»، وأتحدث عن المؤثرين الذي ينبغي ان يبلورا المضامين الرافعة والبناءة من أجل أن تنخرط كل هذه الطاقات الهائلة في رفع صرح مثل هذه المشاريع الوظيفية. فإذن هي مسؤولية متقاسمة ينبغي أن ننقلها من «الاستيطيقا» إلى الوظيفية، علما أن كل درهم نستثمره في هذه المجالات، سوف تكون له عائدات على الاستثمار بالأضعاف، إذا ضبطنا أداء مؤسسات التتبع، والقياس والتجويد.

- **الشرط الثاني**؛ هو أن مسؤولية الأفراد قبل مسؤولية الدولة على هذا البعد، مسؤولية محورية، مفصلية ومركزية. بمعنى أن التداول السياسي في بلداننا لم يعد من الممكن أن يكون منفصلا عن البعد الحقوقي، والأفراد عليهم مسؤولية، وحجمها يزداد بحسب اكتسابهم للعلوم والمعارف، والقدرات.

فالأفراد بانتظامهم وتعاونهم، يمكنهم فرض النسق والإيقاع الناجع، على الأبعاد السياسية والحوكمية والتدبيرية، لكي تكون محتكمة لما سلف، وتكون منخرطة في هذه المشاكل، ذات الطابع الكوني وليس منحصرة في البعد المحلي فحسب، وذلك في إطار تبادل وإغناء التجارب عن طريق إعمال الذكاء الوجداني، والذكاء الاجتماعي، والجماعي والجمالي، لتعزيز مسؤولية الفرد إزاء المؤسسات، كما أن الدولة في المقابل، وفي إطار التضامنية، وجب أن تكون حاملة لهذا المشعل، ودافعة وداعمة لهذه الدينامية.

- **الشرط الثالث**، والأخير، هو أن زمننا الراهن، زمن فيه انفجار لطاقات وقدرات الإنسان ذي السيادة، الذي تحدثنا عنه في مقدمة هذا العرض، والعملة الأنفس في هذا السياق الزمني الراهن، هي «الانتباه» «Attention». فالذي يستطيع أن يصل إلى هذا الانتباه قبل الآخرين، سيكون الأكثر تأثيرا؛ لأن هذه القدرة هي الأثمن والأنفس. وجب أن نستحضر هنا أن المنافسة شرسة، وأن الخطاب الكلاسيكي لم يعد مجديا ومفيدا، لذلك فان قيمة الإبداع في مجال التنزيل لهذه الحقوق الإنسانية الشاملة لها دور مركزي.

لذلك فإن المسؤولية اليوم بهذا الصدد، ليست فقط على عاتق الباحثين والباحثات والعلماء والعالمات، والسياسيين والسياسيات.. بل هي أيضا على عاتق الرسامين والرسامات، الذين ينبغي أن يرسموا لنا ولمختلف أجيالنا، «أبطالا» ملهمين تكون لهم جاذبية بالنسبة للطفولة، لأن أطفالنا لن تنفع معهم المحاضرات! كما أن الذين يهندسون ألعاب الفيديو، عليهم الاهتمام بعنصري «الجاذبية» و»الإبداع»، وزرع القيم البناءة في هذه الألعاب، التي يبقى صداها راسخا في أذهان الناشئة، ومختلف الأجيال والفئات.

إننا جميعا مسؤولون عن تحقيق هذا العبور الضروري، من مجرد حقوق الإنسان فقط إلى حقوق الإنسان والإنسانية معا، في تضافر وتكامل وتعاضد، نحو مستقبل نحفظ فيه نوعنا كوكبنا.

القسم الثاني: نحو ميثاق إنساني مبدع يضمن سلام العالم

أ ـ الفرش النظري وفيه توصيف الحالة وتشخيص الإشكالات

في إطار نمط التمثل الراهن الغالب، للذات والموضوع، في عالمنا المعاصر «**Global Spatium Imaginarium**» أضحى الخوف والطمع، الدافعين الأكثر تأثيراً في سلوك البشر وتكييفا له.

ففي سنة 2017م، أنفقت «**أسرتنا الممتدة / البشرية**» أزيد من ثلاثة تريليونات دولار على التسلّح، وتسبب ذلك في **14,6** تريليون دولار من الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، نجمت عن ذلك. مما يُقدَّرُ حسب الدليل العالمي للسلم **Global Peace Index**، بحوالي 2288 دولارا للفرد من الأسرة البشرية، البالغ عددها الإجمالي اليوم: **7.670.000.000** نسمة[24].

إن مبلغ **2288** دولار للنسمة، يمكن -إن رُشِّد- أن يكفي لتغذية كافة سكان الكوكب، مع بقاء فضلٍ، يمكن استثماره في أمور نافعة أخرى.

حريٌّ بالبيان، أن الأسلحة التي ننفق كل المبالغ المذكورة من أجل اقتنائها لتوجيهها إلى صدور بعضنا البعض، لا يُستعمل منها، حتى في زمن الحرب، أزيد من **20** % -مع دعائنا الملحف أن تزول كُلِّيّاً، موجبات استعمالها-

إنها نفقات، ما كان لها أن تُهدَر في وجهٍ لا يُنْتِجُ إلا الدّمار والبوار. لولا سريان سمّ الخوف الزّعاف في أوصال أسرتنا الممتدة، مُهْرِعاً إيانا نحو هذا الواقع الذي يطفح سفها..

إن تاريخنا العام والجزئي، القديم والحديث، لمليء بذكر أقوام اشتهروا باكتسابهم الريادة، بتوليد مشاعر الخوف من الآخر، أو من مصير معلوم، أو من هجوم معين، أو كارثة مُتوقّعة، كل ذلك بهدف انتزاع أزِمَّة القيادة من أيدي منافسيهم الحَالِّين أو المحتملين، فَتَيَمَّموا ـ في غياب أو ضعف العواصم القيمية من هذه القواصم- ببني جلدتهم، وبالتبع، بالعالم أجمع، شطر وجهات مظلمة لا نزال نجني ثمارها المرّة إلى اليوم.

Global Peace Index 2018 ـ 24

أما الطمع، فقد بين تقرير صادر عن **Oxfam**، مؤسسة الإحسان البريطاني، **The British Charity**، أن 42 من أغنياء عالمنا، يمتلكون الثروة نفسها التي بين أيدي ثلاثة ملايير وسبعمائة مليون **3.700.000.000** نسمة الذين هم أفقر سكان العالم[25]. كما سجل التقرير نفسه أن ثروة ميلياردديرات عالمنا قد نمت بنسبة **13 % سنويا** في المعدل، خلال العشرية بين **2006م و2015م**، بيد أن مرتبات عموم العمال، لم تنمُ في العموم، خلال العشرية ذاتها، بأزيد من معدل **2 % سنويا**[26]، كما جلّى التقرير ذاته، أن نماء 13 % المذكور في ثروات الأغنياء، بلغ سنة **2017م** وحدها، **762** مليار دولار، مما يكفي لوضع حد للفقر المدقع في عالمنا، سبع مرات متتالية !![27] في شهر أكتوبر من سن 2018م، أصدرت المائدة المستديرة العلمية حول التحول البيئي، التابعة للأمم المتحدة، تقريراً يجلّي العواقب المدمرة للاستمرار في التعامل مع كوكبنا بالشكل الراهن، ويُبيّن أن اجتنابها يقتضي تغييرات في أنماط الإنتاج الاقتصادي العالمي، بدرجة لم يسجل لها التاريخ نظيراً قطّ[28].

25 ـ http://www.oxfam.org/en/pressroom/pressreleaves208-01-22/Richest-1-persent

26 ـ التقرير نفسه.

27 ـ نفسه، ولينظر بهذا الصدد قوله تعالى في سورة البقرة من الآية 261 إلى الآية 274: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ . وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ . وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ. الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى . لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ. قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى . وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا . لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا . وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ. وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ . وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ. أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ . كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ . وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ . وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ. الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ . وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا . وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ. يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ . وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا . وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ. وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ . وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ. إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ . وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ . وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ . وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ . وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ . وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ . وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ. لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا . وَمَا تُنفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ. الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: 261-274)

28 ـ The Guardian 21 october 2018.

كما سجل التقرير ذاته، أن إصرارنا على أضرب الإنتاج الحالية، سوف يؤدّي في القريب إلى تنامي حدّة النقص الغذائي، والحرائق البرية، وهلاك الشعاب المرجانية في المحيطات والبحار، مما سوف ينجم عنه انقراض الأسماك والكائنات البحرية التي تتوقف حياتها عليها، كما أن هذا الإصرار، سينتج عنه تنامي الاحتباس الحراري بـ 2,7 درجة فارانهايت، وسوف يؤدّي ذلك في أفق سنة **2040م** (أي بعد **21** سنة فقط) إلى غرق مساحات شاطئية واسعة، ويتسبب في تنامي الهجرة، في ظل تقلص مساحات فلاحية خصبة، كان يعيش عليها مئات الملايين من الناس، مما سوف يولّد مزيداً من الفقر والخصاص في عالمنا.

ويخلص التقرير سالف الذكر[29]، إلى أن اجتناب هذا المصير المظلم، سوف يقتضي استثمارات يُتَوَقّع أن تبلغ **54** تريليون دولار ناجزاً، غير أن الخبراء الذين أنتجوا هذا التقرير إذ ينصّون على الإمكان النظري للقيام بعملية الإنقاذ، يستبعدون الإمكان السياسي الذي يتطلبه إنفاذها[30]، علما أن الخسائر الاقتصادية/المالية فقط (أي دون احتساب الخسائر البيئية الهائلة) التي تستنتج في حالة عدم إصلاح هذه الأعطاب الحكومية ستبلغ **26** تريليون دولار كل عشر سنوات ! مما يعنى أن **إصلاح الأعطاب** بالإضافة إلى تجنيبنا المآلات غير المرجوة آنفة الذكر، سوف **يجعلنا نقتصد ما يضاهي النفقات اللازمة للقيام به** (**54** تريليون دولار)، وتكون العاقبة يسرا، وإلاّ فإنها -لا قدّر الله- الخسارة المضاعفة أضعافا كثيرة..

إن من أعظم أسباب الإصرار على التوغل في هذه المسارات المدمّرة، رغم لَوَحان أفقها المظلم، عدم القدرة على التخلص من **الطمع الزائد** غير محسوب العواقب، وهو ما رأيناه حين انسحاب بعض الدول من اتفاق باريس حول الحّد من الانبعاث الكربوني...

لقد أدرك السيد أنطونيو غويتريس، هذه الاختلالات، بعد سنتين فقط من **مكابدته** مسؤولية الأمانة العامة للأمم المتحدة، فصرّح أن **عالمنا يعاني من اختلال في الثقة المتبادلة، ويشهد تناميا في التقاطبات، وصعوبة متصاعدة في التعاون بين الدول**[31]، وإنها لاختلالات بالغة الحدّة.

29 ـ نفس المرجع السابق.

30 ـ نفسه.

31 ـ السيد أنطونيو غويتيريس في خطاب افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في شهر أكتوبر 2018م.
see: https://www.ndtv.com/world-news/world-suffering-from-trust-disorder%20united-nations-%20chief-antonio-%20gieterres-19222131.

إننا أمام حقائق ماثلة وملموسة، سوف يترتب عنها إن لم تعالج، أوخم العواقب! وهي عواقب لن تصيب الذين ظلموا خاصة، بل سوف تتجاوزهم إلى من بعدهم، مضاعفة بذلك مسؤوليتهم أمام الله وأمام الناس[32].

ننفصل من خلال التوصيف السالف بإشكالات ستة تحتاج إلى معالجة :

1. أضرب الاختلال الناجمة عن الخوف؛
2. أضرب الاختلال الناجمة عن الطمع؛
3. أضرب الاختلال الناجمة عن القصور في الإدراك بسبب الانصياع وراء استبداد الخوف والطمع؛
4. الاختلال في الثقة المتبادلة بين شعوب أسرتنا الممتدة.
5. تنامي التقاطبات؛
6. الصعوبة المتصاعدة في التعاون بين الدول.

ب ـ نحو ميثاق إنساني مبدع يضمن سلام العالم

إن وضع البشرية الراهن، بما ينطوي عليه من تهديدات بإمكان دمار النوع البشري، من خلال نخر الفساد[33] لكوكبنا الذي عليه حياتنا، ومنه قوامها، يجعل الالتئام من أجل ميثاق إنساني مبدع، فرض عين على كل قادر وقادرة، إذ ما لا يتم واجب هذا الإنقاذ العظيم إلا به فهو واجب.

إن تجاوز هذه الإشكالات الكبرى التي تعاني منها أسرتنا الممتدة وتُولِّدُ كل المفاسد العظمى سالفة الذكر، عمل يحتاج إلى تأسيس يبدأ بالتملك الوجداني والعقلي، الفردي والجماعي، لضرورة أن نتعلم كيف نعيش فوق كوكبنا باعتبارنا إخوة متراحمين، وإلا

32 ـ يقول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ. إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ. وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ. وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ. وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ. **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً . وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ (سورة الأنفال: 21-25).

33 ـ يقول تعالى:﴿**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس. ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**﴾ (الروم:41)

فإننا سنهلك جميعا باعتبارنا حمقى متهورين[34] لينداح هذا التأسيس بعد ذلك، إلى كافة أضرب كسبنا الإنساني وأبعاده.

إن البشرية اليوم ولأول مرة في تاريخها، تواجه هذه الإشكالات بهذا القدر من الحدّة، الذي يجعل تجاوزها أولوية الأولويات، ويطرح التعاون والتنسيق باعتباره ضروريا وليس حاجيا، فضلا عن أن يكون تحسينيا، كما يفرض وجوب الاحتراز الأقصى، لعدم تفويت هذه الفرصة الاستثنائية التي تكتسب استثنائيتها، بالإضافة إلى أنها فرصة على شفا جُرُف تاريخي لم يسبق بهذه الحدة، من كونها فرصة متاحة في زمن لم تندلع فيه حروب كبرى معلنة، وتوجد فيه **فضاءات تنسيق وتعاون بين البشر**، لم يسبق لها مثيل في تاريخنا ونمتلك فيه آليات تُمَكِّنُ من طيّ الزمان، والإنجاز السريع لم تُتَح لنا قطّ من قبل، كما نشهد فيه انبثاق وعي متزايد بوجوب التحرك الجدّي، لاجتناب سيناريوهات الدمار، في ظل تمايز كوكبة من اللغات الكبرى التي يمكننا التواصل المباشر عبرها، بالإضافة إلى التطبيقات المُبْدَعَة حوسبيا، والتي تُجنّبنا واقع برج بابل في المجال التواصلي.

ج ـ في ضرورة تفعيل الذكاء الجماعي لتجاوز هذه الإشكالات الكبرى

إن استلال وشفط سمّ الخوف الزعاف، وداء الطمع العياياء، اللذين يَسْرِيَان في أوصال أسرتنا الممتدة، مُوَلِّدَيْنِ كل المفاسد، ومُعَرِّضَيْنِ لكل المخاطر المذكورة آنفا، لا يكفي فيه الذكاء السياسي وحده، ولا الذكاء التشريعي وحده، ولا الذكاء الاقتصادي وحده، أو الذكاء الاجتماعي أو التربوي وحدهما، أو الذكاء الحدسي أو الوجداني بمفردهما، أو الذكاء التكنولوجي والتواصلي فقط، ولا الذكاء التسويقي والإقناعي وغيرهما، وإنما يستلزم الأمر أن يتم إعمال هذه الذكاءات جميعها.

مما يعني أننا أمام مقاربة تقتضي إبداعا نحتاج من أجل استبانة معالمه وكيفيته، إلى تضافر جهود حكماء أهل الأرض ناجزاً، وبصفاء أمانة وإخلاص، لتجنيبنا أضرب الهدر، التي يمكن أن تنتج عن محاولات التذاكي والالتفاف على الآخرين، لخدمة المصالح الذاتية على حساب مصالح الآخرين، وجلي أن أخلاق الصفاء والأمانة والإخلاص، والتي عليها تتأسس الثقة المخلّصة من الخوف ومن الطمع، مصدرها الأساس هو الدّين[35]،

34 ـ مارتن لوتر كينك جونيور أثناء خطاب له.

35 ـ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «والله لايؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن» قيل: «من يا رسول الله؟» قال صلى الله عليه وسلم: الذي لا يأمن جاره بوائقه» متفق عليه.

كما أن الدين هو المصدر الأساس للطمأنينة[36]، من حيث تعريفه باللّه تعالى، وإقداره الإنسان في إطار هذه المعرفة على فهم ذاته والوجود من حوله، وعلى موقعة نفسه في هذا الوجود من خلال إدراك سبب درئه فيه، وكذا إدراك وظيفته والمطلوب منه، مما يجعل خوفه موحَّداً في الخشية من فَقْد رضا الخالق، وتضييع فرصة الحياة للاقتراب منه تعالى أكثر[37].

وإن الدين هو الذي يعلِّمُ الخَلْق أن الوجود ينفعل بالجود[38]. حري بالتنبيه هنا، أن الدين وإن كان هدى للناس أجمعين، غير أنه لا يحرّر أنواره إلا لمن جاءه من باب الإخلاص في الاتباع لمن بعث به للعالمين بشيراً ونذيراً، وليس من سواه، ويرحم الله الطغرائي إذ قال في لامية العجم:

وعادة السيف أن يُزْهَى بجوهره وليس يعمل إلا في يَدي بَطَلِ

ومن هنا تبرز أهمية الحديث عن **سلامة الدين لتحقيق سلام العالم؛ أي دين العدول**، وليس دين الغالين والمبطلين والجاهلين، فقد ورد من طرق عديدة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «يحمل هذا العلم من كل خلَف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[39].

إن مدخل «**دين العدول**» لإشاعة الثقة والجود في مختلف المجالات، بدءاً بالمجال التربوي والاتصالي، مدخل رئيس لا بد من ميثاق إنساني مبدع، من أجل إعماله ومتابعة هذا الإعمال، من خلال تفعيل النظم القيمية ذات الصلة، في جميع أديان كوكبنا، لتجاوز رهابات الخوف من بعضنا، وفرامل الطمع الجَشِع في بعضنا، وذلك باستدعاء كل الإبداع الذي ينبغي أن يواكب مثل هذا الإعمال، وكذا طرق التقويم والمتابعة لضمان حسن التنزيل والاستمرارية في ارتقاءٍ مستدامٍ. وإنه ليس بالعمل السهل، فهو يشبه في كثير من معالمه، المبادرات الكبرى وما يصدر عنها من تعهدات والتزمات وإعلانات، كمبادرة **يالطا** سنة **1945** وما تلاها من نجاحات وتعثرات.

36 ـ ﴿**ألا بذكر الله تطمئن القلوب**﴾ (الرعد : 28)

37 ـ ﴿**الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه. ولا يخشون أحدا إلا الله. وكفى بالله حسيبا**﴾ (الأحزاب : 39)

38 ـ قول ابن رشد في وصف مذهب أبي العباس السبتي رحمه الله.

39 ـ رواه البيهقي والبزار، وابن عبد البر في التمهيد، وآخرون عن أبي هريرة رضي الله عنه.

إن حديثنا آنفا عن ضرورة تفعيل **الذكاء الجماعي**، لمواكبة عملية قدح الزند، بشروع الرواد الدينيين في العمل لتخليص أسرتنا الممتدة من الخوف من بعضنا، والطمع الجَشِعْ المستأثر[40]، يتغيّى أن يتعاون على نسج أفق سلام العالم، المشّرعون والمخططون والاقتصاديون والاجتماعيون، وأهل الاختصاص في التواصل والتيكنولوجيا والفنانون والمربّون والرياضيون، وفق برامج تكاملية، تضفر بين الاستبانة والتنزيل والتقويم والمتابعة والتجويد، وذلك في إطار البنى والهياكل والمؤسسات الموجودة، من دون سعي لإعادة اختراع العجلة، وفي مقدمة هذه المؤسسات، **المؤسسة/المكسب: الأمم المتحدة**

د ـ نحو تفعيل مستأنف للمؤسسات الموجودة لبلوغ الغايات المنشودة

إذا كان حملة «**دين العدول**»، في موقع الريادة، أي الصف الأول من حيث مقاومة الخوف والأثرة، مع إخوانهم وأخواتهم من أهل الاختصاص في المجالات آنفة الذكر، الأخرى، فإن الدبلوماسيين والساسة، سوف يكونون في موقع التنسيق في هذا الشق الثاني، من حيث الاجتهاد والإبداع، لعدم ترك أعباء تحريك دواليب مؤسسة الأمم المتحدة على كواهل الموظفات والموظفين بها فقط، على تميّز قدراتهم وعلوّ كفاءاتهم، إننا نحتاج اليوم وأكثر من أي وقت مضى إلى التعبئة في الدول الأعضاء، للاجتهاد في تأهيل من يتم انتقاؤهم لتمثيلها في هذه المؤسسة، والتي تعتبر حلفا موسّعاً يمكن أن يحمل روح «**ميثاق إنساني جديد ومبدع**» مع شديد الحرص على أن يكون هؤلاء الممثلون متحلّين بالإصرار، لضمان التنسيق مع مسؤولي دولهم قصد استخلاص ما يلزم من قوة اقتراحية، تُضَخُّ في أضرب اشتغال مؤسسة الأمم المتحدة، بتواز مع دفاعهم عن مصالح بلدانهم، مع الاستحضار الدائم، والذكي لكل المخاطر التي تتهددنا من جهة، وكذا عدم الذهول عن الدقائق والتفاصيل المهنية التي ينبغي أن تواكب كل ذلك، من جهة ثانية.

ولاشك أن الأبعاد التنظيمية والتشريعية، سوف يُقتضى أن يتم العكوف عليها توضيحا وتدقيقا وتجديداً، بما من شأنه أن ييسّر تجاوز الإشكالات الأربعة الأخرى سابقة الذكر، وهي :

40 ـ عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنها ستكون بعدي أثرة. وأمور تنكرونها، قالوا يا رسول الله. فما تأمرنا؟ قال عليه الصلاة والسلام: «تؤدون الحق الذي عليكم. وتسألون الله الذي لكم» متفق عليه.

1. أضرب الاختلال الناجمة عن القصور في الإدراك بسبب الانصياع وراء استبداد الخوف والأثرة؛

2. الاختلال في الثقة المتبادلة بين شعوب البشرية Trust deficit disoder؛

3. تنامي التقاطبات؛

4. الصعوبة المتصاعدة في التعاون بين الدول.

وإنه وأيم الله لأفق نبوي جميل ووظيفي، سنربح جميعا بالتشمير لغذّ السير من أجل بلوغه.

خاتمة

بناءً على ما مر، فإن أي مجتمع يرنو إلى أن يكون له وجود مستقبلي بالنظر إلى موضوع حقوق الإنسان وغيرها من المواضيع ذات الإلحاحية في سياقنا الراهن، ينبغي له أن يكون متوفرا على آليات، من أهمها :

1. ضبط معالم وأسس مرجعية المجتمع، ومنطقها الداخلي، وخصائص هذه المرجعية وإمكانتها النظرية والتنزيلية.

2. العناية بمناهج قراءة المرجعية، والعمل على استنطاقها والاستنباط منها وبلورة التمثل لها، وكذا ضبط مناهج تنقيح هذه المناهج وتفعيلها.

3. ضبط مناهج التعرف على الواقع La représentation du réel، محليا، وإقليميا، وعالميا، وكذا ضبط آليات التحسس على التوجهات الكبيرة العارمة Les mégatendances التي تتبرعم فيه لتوظيفها إن كانت إيجابية، أو لاجتنابها إن كانت سلبية، أو لمقاومتها إن كانت مدمرة مخترقة.

4. العناية بمناهج التكوين والتكوين المستمر في ضوء المعطيات سالفة الذكر، حتى نضمن سير كل العمليات الفهمية والتفعيلية.

5. ضبط آليات تفعيل والتعاطي القائمة على اعتبار المقتضيات السياقية، والمقتضيات الحكامية، والقيمية..

مع الإشارة إلى أن الجهات التي تحرك هذه الآليات مشتركة حسب اختصاصات كل جهة (من الجامعات والجمعيات، وهيئات ومؤسسات العلماء، والمجتمع المدني، ومستودعات التفكير Think Tanks...)، وهو ما يفتح أمامنا دروبا تنظيرية، لصياغة أكثر وضوحا للممارسة التنظيرية، والتفعيلية المشبَعة بخصائص؛ المقصدية، والوظيفية، والواقعية، والتفاعلية، والاعتبارية.

والحمد لله رب العالمين.

التعقيبات والأسئلة

د. عبد الإله بنعرفة :

سنترك فرصة للقاعة لطرح أسئلة قصيرة لأن برنامج هذه الأمسية لم ينته بعد. إذن، سنأخذ بعض الأسئلة الأولية لكي تطرح على فضيلة الدكتور أحمد عبادي في موضوع اللقاء :

مداخلة 1:

اسمي عثمان : سؤالي للأستاذ الدكتور أحمد عبادي. قلتم إن الإنسان عنده هذه السلة من الحقوق، وهي دوما في ازدياد، لكن هناك الحق في الوجود بالنسبة للإنسان، وهو في طور النطفة، كيف يُسمح بالحق في الإجهاض وإنهاء حياة مخلوق لا يستطيع أن يعبر عن نفسه ؟ من الذي خوّل التحدث باسم هذا الجنين عندما يتم تقرير تحديد النسل بالنسبة للأسرة؟ لأي مدى هناك تعارض في هذه الحقوق؟ ومن خوّل الحديث باسمهم، أو بالأحرى تقرير مصيرهم؟ وشكرا.

مداخلة 2:

شكرا لكل المنظمين، وشكرا للأستاذ الدكتور أحمد عبادي على محاضرته القيمة الغنية، التي جالت بنا في مواضيع مهمة قيمة جدا، والتي تستحق نقاشا مطولا. عندي سؤال واحد أستاذي الجليل. كما تعرفون وأنتم كنتم عضواً في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هذا المجلس أصدر على مرحلتين مجموعة من التوصيات التي قد تتعارض مع التشريعات الإسلامية تحت مسميات حقوق الإنسان. السؤال ألا تعتقدون أستاذي الجليل أن هذه التوصيات قد تهدد الأمن الديني والسلم الاجتماعي، ويمكن أن تثير الفتنة والفوضى وتخل بالاحترام.

مداخلة 3: الأستاذ عبد المجيد :

بسم الله الرحمن الرحيم، أود أن أتساءل مع الأستاذ المحاضر. الانتقال من حقوق الإنسان إلى حقوق الإنسانية ستضع حقوق الإنسان -لا أقول في نسيان- لكن في وضع ليس فيه جانب من الإلزام، لأن القانون الدولي سواء في مجال الحقوق، أو في مجال

الحقوق البيئية أو التغيرات المناخية أو غير ذلك من الالتزامات، ليست هناك محافل تمثيلية يمكنها أن تلزم الدول مع بعضها وتنهي ذلك الخوف الذي تحدث عنه الأستاذ المحاضر، وتدعو إلى السلم المطلوب وتحقيق التنمية المستدامة. في ظل هذا الاهتمام الفوقي، ربما تضيع حقوق في أوضاع محلية ينشغل عنها الناس، وشكرا.

د. عبد الإله بنعرفة :

سنترك الفرصة للدكتور أحمد عبّادي كي يجيب عن هذه الأسئلة.

د. أحمد عبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم، أشكر كافة الإخوان على هذا الإغناء. سأجيب عن كافة الأسئلة في احترام لخصائص وضوابط وتوازنات السياق الذي نوجد فيه. الحق في الإجهاض والتكلم حول هذه الأشياء يتطلب منا أن ننبه إلى أمر دقيق ولطيف بخصوص هذه القضية، والتي سكنت عالمنا منذ قرون، حتى على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والصحابة الكرام رضي الله عليهم كانوا أثناء الغزوات، وكان هناك نوع من التداوم والتدافع قد ينتج عنه تسرٌّ في ذلك الزمان بعد استئذان الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكانوا يقولون، ولا حياء في أمور الدين، «كنا نعزل والقرآن ينزل». انطلاقا من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، الذي فيه «إن أحدكم يُجمع خلقُه في بطن أمه نطفة أربعين يوما، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات بِكَتْبِ رزقه وأجله وعمله، وشقي أو سعيد»، إلى آخر الحديث.

فالعلماء استخلصوا أنه في بعض الحالات، وهذا في المذاهب المعتمدة جميعها في الحالات التي فيها مقتضى، خوف على الأم أن يكون هذا النسل أو هذه النطفة من اغتصاب، أو قد تكون من زنا المحارم أو غيرها، لا قدَّر الله، خوفاً على صحة الأم قبل نفخ الروح، فالعلماء لهم نوع من الهوامش والنوافذ التي يفتحونها بهذا الخصوص. وذلكم نظرا إلى كل المستأنفات وكل المعطيات والوقائع التي عليها تبنى الأحكام في مراعاة للحكم، ولا أحكام بدون حكم، ولذلك كان علماؤنا يتحدثون دوما عن الطرق الحكمية في إمضاء الأحكام. فالكلام له آلياته وله مناطاته التي تحقّق وتنقّح وتخرج قبل أن تناط بها الأحكام في مراعاة للحكم والمقاصد، والأمر ليس عارياً عن كل هذه المستلزمات والمقتضيات في إطار مسؤوليات المؤسسات التي تكلَّف بالإفتاء، وحالنا في المملكة

المغربية أن هذه المؤسسة العليا للإفتاء في إطار المجلس العلمي الأعلى يرأسها مولانا أمير المؤمنين حفظه الله في شخصه الشريف، وذلك بمقتضى الدستور بسبب وظيفي، وهو أن ثمة أضربا من المعطيات ذات الحساسية البالغة التي لا منفذ لها بدون هذه السلطة المؤسسية العليا التي تكون لرئاسة الدولة. فمن أجل إعطاء اليد لهذه المؤسسة التي هي الهيئة العليا للإفتاء، فإنه حفظه الله يرأسها شخصيا لإفساح المجال لكل المعطيات ذات الصلة، لأن الحكم على الشيء يكون فرعاً من التصور، ونذكر أنه قبل بضع سنوات، ثارت قضية الإجهاض، وانعقدت لجنة خاصة قد انفصلت بهذا الذي قلته الآن بعد إجراء جملة من الاستماعات لكل الطوائف وكل المكونات التي في مجتمعنا بما فيها الطبية أو المتصلة بالعدالة أو الحقوق القائم على مؤسسات دعوية في بلداننا وفي مقدمتها العلماء الذين هم مكلفون رسميا بهذا البعد، وبعد ذلك تم صوغ هذا الذي ذكرتم، فالقضية ليست كلاما باسم أحد بدون أَزِمَّة ولا خُطُم، إنما له قواعده بطبيعة الحال.

بالنسبة للسؤال الثاني، سؤال الحريات الفردية، والذي تفضلت به، فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المملكة المغربية ينطلق من مجموعة من الحيثيات وليست له -رغم أنه دستوري- صيغة ولا صبغة تقريرية في بلدنا، وإنما ينطلق من هذه الأمور التي تَسُوغُ في المنتظمات الدولية، والتي تُسَاءَلُ بها كامل البلدان التي قد صادقت أو حضرت هذه النقاشات عن مدى موافقتها أو عدم موافقتها. والموافقة وعدم الموافقة تبقى بإذن من السلطة العليا التي ينص عليها دستور المملكة، ويبقى في يد ممثلي ونواب الأمة، هم الذين يقررون، لأن السلطة التشريعية منظمة في دولنا في هذه المنطقة كلها، والأمر ليس فوضى، أو أن قائلا سوف يقول ثم الآخر. المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم هذا النقاش ويطرحه بكيفية فيها نوع من التقرير لما راج وما صار كمثل هذه المواضيع التي فيها نوع من العرض الذي يُفَصِّل هذه النقاشات حتى تصبح ظاهرة وواضحة، ولو لم يكن من فضل لهذه التقارير، لأنها تطرح هذه القضايا بطريقة مفصلة حتى يقول من يوافق: أنا أوافق؛ ومن لا يوافق: أنا لا أوافق، وينظر إلى نسقنا التشريعي والحراري والمرجعي وكل المقتضيات ذات الصلة قبل أن يتم الحسم في المسألة، فالديموقراطية حينما تكون ماضية في إطار هذه المحافل والمنصات التي يكون فيها التداول، فالأمر بطبيعة الحال يبقى دائما منظماً ومنتظماً بحكمة الجميع، ولا أحد سيفرض على أحد قضية أو أخرى، نحمد الله عز وجل على ذلك.

بالنسبة لسؤال السيد عبد المجيد حول الانتقال إلى حقوق الإنسانية، قد يضع حقوق الإنسان في رفوف النسيان. القضية ديناميات، وهذه الديناميات لها مفاصل وأنساق، لها بُنًى قبل أن ننتقل من هذا إلى ذاك. هناك مسارات وتفاعلات وهناك اختمارات

وردود وردود أفعال، وردود على ردود أفعال رغم أن الطيَّ هو من سمات زمننا المعاصر. وفي ضوء هذا نفهم قوله صلى الله عليه وسلم «يتصارع الزمان»، فأمور كانت تحدث منذ قرن تُطوى في أسبوع، في جمعة. والأمور التي كانت تأخذ بالاكتمال في عقود قد تجري في أيام، فالمجال هذه الأيام في هذه الديناميات، لكن هناك وسائل لم تكن متاحة من قبل تمكّن من التتبع ومن الرصد، وتمكّن من التقويم قبل الانخراط، تمكّن من الموازنات، ولذلك فخصلة الرشد أصبحت الآن مطلوبة منا أكثر من أي وقت مضى، أن نرشِّد. والرشد معناه أنه لا أنتقل إلى نقطة معينة قبل أن أتأكد أن الحجر، الذي سوف أضع رجلي عليه للانتقال إلى النقطة المرجوة، صامد بشكل كاف يتحمل وزن قراري واختياري قبل أن أنتقل. وهذا هو الذي نسميه عندنا في منظومتنا الإسلامية بالترجيحات وفقه الموازنات وعلم المقابلة بين المصالح والمفاسد بما لكل ذلك من مسالك. فالقضية بطبيعة الحال تحتاج إلى مقتضيات.

د. عبد الإله بنعرفة :

نشكركم أيها الحضور الكرام، ونشكر فضيلة الدكتور أحمد عبادي على هذه المحاضرة العلمية الأكاديمية التي كنا على يقين بأنها ستكون بهذا المستوى، ويمكن أن نقول اليوم بكل أريحية أننا وضعنا لبنة من لبنات بناء هذه الحقوق الجديدة انطلاقاً من المنظمة، منظمة الإيسيسكو. العالم الإسلامي اليوم منخرط ويساهم بشكل فعال في بناء منظومة حقوق الإنسانية من خلال هذا اللقاء وهذه المحاضرة.

أدعو الآن معالي الدكتور عباس الجراري كي يلتحق بنا في المنصة.

كما تعلمون في الملتقى الأول، خصصناه لموضوع «**التحديات الثقافية المستقبلية في العالم الإسلامي**»، وقد شرَّفنا الدكتور عباس الجراري، عميد الأدب المغربي بإلقاء أول محاضرة في هذا الملتقى، والآن سيسلم له معالي الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، ميدالية وشهادة تقدير وامتياز...إضافة إلى الكتيب الذي طبعناه لوقائع هذا اللقاء الأول، وهي أول نسخة تصدر من هذا الملتقى.

كما يسلم معالي الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للمنظمة ميدالية وشهادة تقدير وامتياز إلى معالي الدكتور أحمد عبّادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء.

شكرا لكم جميعا.

نبذة عن الدكتور أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

المناصب الإدارية

2004-2003 : عضو المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري

2004/4/30 : مدير الشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

2006 : عضو المجلس الأعلى للتعليم، 2008 : رئيس لجنة الاستراتيجيات وبرامج الإصلاح، وعضو مكتب المجلس

2006/4/24 : الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

2019-2007 : عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس مجموعة عمل النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وعضو مكتب المجلس

2011 : عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس لجنة الثقافة والتكنولوجيات الحديثة، وعضو مكتب المجلس.

2012 : عضو لجنة الحوار الاستراتيجي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس اللجنة الثقافية والتربوية.

2014 : عضو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ورئيس لجنة الاستراتيجيات وبرامج الإصلاح، وعضو مكتب المجلس.

2003-1988 : أستاذ تاريخ الأديان المقارن والتفسير بشعبة الدراسات الإسلامية ومادة Islamic Thought بشعبة الأدب الإنجليزي بجامعة القاضي عياض – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – مراكش.

1994-1992 : رئيس شعبة الدراسات الإسلامية – جامعة القاضي عياض – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – مراكش.

1995 إلى الآن : أستاذ علم اجتماع إفريقيا الشمالية ضمن برنامج التعاون بين جامعة القاضي عياض بمراكش الإنسانية وجامعة DePAUL بشيكاغو.

2000-1999 : عالم زائر مقيم (Visiting Scholar in Residence) في إطار برنامج Fulbright بجامعة DePaul ـ شيكاغو ـ الولايات المتحدة الأمريكية بشعبتي التاريخ و Religious Studies.

2000 : أستاذ زائر ب The University of Chicago بشيكاغو ـ الولايات المتحدة الأمريكية

2000 : أستاذ مؤطر لبرنامج Islamic Studies لطلبة St.Olaf بمينيسوتا – الولايات المتحدة الأمريكية – بجامعة القاضي عياض – مراكش.

2002 : أستاذ زائر بالجامعة الإسلامية بروتردام I.U.R هولاندا

ابتداءً من دجنبر 2002 : عضو مجلس جامعة القاضي عياض.

من أعماله المنشورة :

1996 : **الإسلام وهموم الناس** – ضمن سلسلة «**كتاب الأمة**» بقطر.

1998 : **منهج ابن الجوزي في التفسير من خلال زاد المسير في علم التفسير** – مكتبة التراث الإسلامي – القاهرة – مصر.

2007 : **مفهوم الترتيل في القرآن الكريم. النظرية والمنهج**. مطبعة أبي رقراق، الرباط.

2013 : **الوحي والإنسان : نحو استئناف التعامل المنهاجي مع الوحي،** نشر دار النيل 2013.

المسلمون، حقوق الإنسان، والعالم : قراءة في المستلزمات المعرفية، والمقتضيات السياقية، وآليات التعاطي.

- **المجتمعات الإسلامية في سياق العولمة**
- **مفهوم السلم في الإسلام : مبادئ التأصيل وآليات التعزيز.**
- عدة مقالات علمية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، منشورة بمجلات محكمة، وطنية ودولية.

الأنشطة العلمية :

- دائرة الرباط العلمية – جامعة محمد الخامس – الرباط.
- منتدى الحكمة للمفكرين – الرباط.
- مستشار بجمعية الإمام مالك للبحث في العلوم الإسلامية – مراكش.
- الكاتب العام للجمعية المغربية للدراسات والبحث – مراكش.
- Associate Member of the Middle East Studies Center بجامعة شيكاغو – الولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو هيئة تحرير مجلة The Journal of Islamic Law and Culture شيكاغو – الولايات المتحدة الأمريكية.
- مدير مجلات الرابطة المحمدية للعلماء (الإحياء، مرآة التراث، الغنية، قوت القلوب، الإبانة، فقه اللسان، الحجة، الشفا، الترتيل، التأويل، لسان المحدث، الدليل، الصفوة ...). بالإضافة إلى منابر موجهة للأطفال واليافعين، مثل مجلة أيمن ونهى، ومجلة نصر وبسمة، ومجلة البوصلة، ومجلة فازر ونامل.
- مجلة أيمن ونهى.
- مجلة نصر وبسمة.
- مجلة البوصلة.
- مدير عام بوابة www.arrabita.ma
- مدير عام : منصة «الرائد» الإلكترونية لتلقين المعرفة الدينية الآمنة www/arrabitacademy.ma

أنشطة ثقافية مختلفة :

1995 : تأسيس برنامج THE NORTH AFFRICAN SOCIOLOGY للتعاون بين جامعة القاضي عياض مراكش وجامعة DePAUL بالولايات المتحدة الأمريكية.

1999 : تأسيس برنامج ثقافي إسلامي بكوت ديفوار تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله والرئيس الإيفواري الأسبق هنري كونان بيديي (توقف البرنامج نتيجة الانقلاب العسكري في السنة نفسها).

1999 : عضو شبكة الخبراء الداعمة للجنة الملكية الخاصة بالتربية والتكوين وعضو اللجنة المصغرة لمتابعة أشغال اللجنة المذكورة.

2000 : عضو لجنة تنظيم المعرض الموسع (3 أشهر) لاستكشاف الثقافة الإسلامية بجامعة DePAUL بشيكاغو – الولايات المتحدة الأمريكية.

2000-1997 : برنامج أسبوعي بالإذاعة الجهوية بمراكش والإذاعة الوطنية تحت عنوان أمثال وحكم.
شارك في برامج تلفزية بعدد من القنوات الوطنية والدولية.

2010-2003 : برنامج «بصائر من القرآن» في تفسير القرآن، يبث يوميا على القناة الأولى المغربية.

« Des droits de l'homme aux droits de l'humanité »

Conformément aux objectifs de l'ISESCO visant la promotion de l'action culturelle en tant que levier de développement durable, la nouvelle Direction générale de l'ISESCO a lancé l'initiative « Forum culturel de l'ISESCO », qui se veut une plateforme internationale drainant les compétences culturelles et intellectuelles, en vue d'examiner les questions et les défis culturels dans le monde arabo-islamique.

Dans ce cadre, et à l'occasion de la Journée mondiale des droits de l'homme, ce Forum a tenu, le 10 décembre 2019 au siège de l'ISESCO à Rabat, sa 2ème édition en accueillant S.E. Dr Ahmed Abbadi, Secrétaire général de la Rabita Mohammadia des Oulémas et réformateur du champ religieux au sein de la Commanderie des croyants (Imarat Al Mouminine) au Royaume du Maroc. Homme de culture et de pensée islamique. La rencontre a porté sur « **Des droits de l'homme aux droits de l'humanité** ».

En effet, les droits de l'homme constituent un sujet où les sociétés humaines ont accumulé plusieurs expériences selon leurs contextes culturels et historiques respectifs. Aujourd'hui, nous témoignons d'une nouvelle génération de droits qui couvre les droits de l'humanité et ceux des générations futures. De même, la pensée musulmane disposant de sa propre perception intellectuelle et religieuse sur les questions des droits individuels et collectifs, ainsi que d'une expérience historique remarquable, cette conférence vise une approche holistique qui met en valeur l'effort intellectuel contemporain selon les divers cadres de connaissance, les contextes culturels, religieux et historiques et les mécanismes innovants qui analysent la question relative aux droits de l'homme.

"From human rights to humanity rights: exploring the contextual and knowledge requirements and approaching mechanisms"

Pursuant to ISESCO's objectives to promote joint Islamic action in Member States as a leverage for sustainable development, and in order to meet the expectations of intellectual elites and cultural actors, the new General Directorate launched the "ISESCO Cultural Forum" as an international platform of cultural competencies and incubator of intellectual elites through which they can debate cultural issues in the Arab-Islamic world.

In this regard, and in celebration of the International Human Rights Day, the forum held its second gathering at the Organization's headquarters on 10 December 2019, with a lecture on the theme "**From human rights to humanity rights: analysis of the contextual and knowledge requirements and approaching mechanisms**". The lecture was delivered by H.E. Dr. Ahmed Abbadi, Secretary General of the Mohammedan League of Scholars, a key figure of the reform movement of the religious field, initiated by Imarat Al-Mu'mineen (the Commandery of the Faithful) institution in the Kingdom of Morocco, and a renowned intellectual in the Islamic world.

Human rights constitute one of the fileds in which human societies have gained diverse experiences within their respective cultural and historical contexts. Nowadays, we are witnessing a transition towards a new generation of rights that takes into consideration the rights of humanity and rising generations.

Since the Muslim mind, given its unique historical experience, perceives rights-specific issues, either in their individual, collective or Maqasid (objectives of Sharia) dimensions, from a cognitive and religious perspective, this lecture shed light on the possible contribution of modern intellectual endeavor within various knowledge frameworks and cultural, religious, and historical contexts, through innovative mechanisms that call for approaching human rights issue.